وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

كود المذكرة:
.....

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد كمي

الموسومة بعنوان:

أثر ارتفاع أسعار البترول على أسعار السلع الاستهلاكية– دراسة قياسية للفترة 2000–2020

من إعداد الطلبة:
- بوطيش اسماء
- بوعبد الله شهرة

تحت إشراف الاستاذ(ة)
- د. شرعي الحسين

السنة الجامعية: 2021_2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

قال رسول الله ﷺ (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

نحمد الله حمدا كثيرا وشكره شكرا جزيلا لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا في إتمام هذا العمل كما يسعدنا ان نتقدم بجزيل الشكر

الأستاذ الفاضل "**شرعي الحسين**" لذي تفضل بقبوله الإشراف على مذكرتنا ولم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة والسديدة، والتي كان لها الأثر البالغ في إخراج هذا العمل إلى النور بالشكل الذي هو عيه الآن.

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري الخاص إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تحملهم عناء قراءة هذه المذكرة ومساهمتهم في إثرائنا بملاحظاتهم القيمة وتقديم التوجيهات والنصح.

الإهداء

اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع إلى أغلي ما عندي في الوجود إلى النفس الرحيمة التي ترعرعت في أحضانها إلى من رسمت لي درب حياتي وكانت سراجي الذي أضاء ظلمة أيامي اليكي يا أغلي هدية من الرحمان أمي الغالية حفظها الله. إلى من سعى وشقي في سبيل راحتي إلى الذي جعل من جناحيه ذراعا لي أبي أطال الله في عمره.

اهدي إلى كل إخوتي: "فيدة، زهرة، سمية، ابتسام "، والى ابنة أختي "اليا اريام" والى اخي "خالد" والى أخي "اعمر" رحمه الله واسكنه فسيحة جناته. والى خالتي "بهية وفضيلة".

والى أغلي واعز أصدقائي شهرة.

أسماء

الاهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى اهلل عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من كلله اهلل بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...إلى من احمل اسمه بكل افتخار أرجو من اهلل ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك ...نجوم اهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد

والدي الغالي

إلى مالكي في الحياة ...إلى معنى الحب والحنان والتفاني ...إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلي الحبايب

أمي الحبيبة

إلى إخوتي: مراد، عبد النور

حفظكما الله ورعاكم

إلى أغلي هدية وهبني الخالق بها التي أرجو من الله ان يديمها في حياتي إلى من لم يبخل عليا في العطاء وساندي في كل المواقف والظروف

حكيم

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في

دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ان لا أضيع ...صديقاتي

. أسماء، ادينة، ليزا

شهرة

فهرس المحتويات

المحتوى	
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
فهرس الملاحق	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: أسعار البترول واثرها على الاقتصاد الكلي	35-1
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: مفاهيم حول البترول	
المطلب الأول: نشأة والمفهوم	3-2
المطلب الثاني: أهمية وخصائص البترول	5-3
المطلب الثالث: مراحل صناعة البترول	6-5
المبحث الثاني: أسعار البترول	
المطلب الأول: مفهوم أسعار البترول وأنواعه	10-7
المطلب الثاني: محددات أسعار البترول	13-10
المطلب الثالث: تطور السوق البترولية والأطراف الفاعلة فيها	18-13
المبحث الثالث: تطور أسعار البترول في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الكلي	
المطلب الأول: لمحة عن البترول في الجزائر	20-19
المطلب الثاني: مراحل تطور البترول في الجزائر	24-20
المطلب الثالث: تطور اسعار البترول	27-24
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: المستوى العام للأسعار وأثره على الاقتصاد الوطني	
مقدمة الفصل	30
المبحث الأول: مفاهيم حول المؤشر العام للأسعار	
المطلب الأول: مفهوم المؤشر العام للأسعار	31
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد مؤشر العام للأسعار	37-32
المطلب الثالث: طرق تحديد المؤشر العام للأسعار	38-37

المبحث الثاني: المستوى العام للأسعار في الجزائر	
المطلب الأول: سياسة الأسعار في الجزائر	41-39
المطلب الثاني: تغير المستوى العام في الجزائر	42-41
المطلب الثالث: طرق قياس المستوى العام للأسعار	45-42
المبحث الثالث: تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار	
المطلب الأول: تطور عائدات البترول في الجزائر	47-46
المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر	52-47
المطلب الثالث: أثر تغيرات مؤشر العام للأسعار على الاقتصاد الكلي	60-52
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على المستوى العام للأسعار	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR	
المطلب الأول: تعريف وخصائص **نموذج(متجه) شعاع الانحدار الذاتي VAR**	68-64
المطلب الثاني: صياغة نموذج رياضيا	69-68
المبحث الثاني: بناء وتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR	
المطلب الأول: دراسة استقرارية وتقدير النموذج	76-69
المطلب الثاني: دراسة و تحليل السلوك الحركي (دراسة ديناميكية **VAR**)	78-76
خلاصة الفصل	79
الخاتمة العامة	82-81
المراجع	
الملاحق	

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور أسعار البترول خلال 1980-1989	24
(2-1)	تطور أسعار البترول خلال 1990-1998	25
(1-2)	لدينا أسعار وكميات السلع افتراضية لعامين المقارن (n+ 1) والأساس (n)	44
(2-2)	مثال عن رقم التجميعي النسبي للأسعار	44
(3-2)	تطور العائدات البترولية في الجزائر 2000-2020	47-46
(4-2)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020	48-47
(5-2)	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي 2000-2020	50-49
(6-2)	الموازنة العامة الجزائر من 2000الى 2020	51
(7-2)	تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر والذي يمثل الفرق بين صادرات الدولة وارداتها	58
(1-3)	دراسة استقرار السلاسل الزمنية	71-70
(2-3)	تحديد درجة التأخير المثلة لنموذج	71
(3-3)	نتائج تقدير نموذج VAR	72
(4-3)	تقدير نموذج VAR عن طريق المربعات الصغرى	73
(5-3)	بواقي التقدير	74
(6-3)	اختبار ثبات تباين تجانس الاخطاء	75
(7-3)	تجزئة تباين الخطأ لمتغير مستوى العام للأسعار	77

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	دوال الارتباط الذاتي للأخطاء	75
(3-2)	نتائج اختبار استقراريه النموذج	76

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الملحق
(01)	يمثل أسعار البترول خلال الفترة الزمنية (2000_2020)
(02)	يمثل أسعار ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية (2000_2020)
(03)	يمثل أسعار الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الزمنية (2000_2020).
(04)	يمثل المستوى العام للأسعار خلال الفترة الزمنية (2000_2020).

المقدمة العامة

لقد كان البترول ولا يزال المصدر الأساسي للطاقة الذي يرجع الاهتمام به منذ اكتشافه بكونه ليس حديث النشأة، فقد استعمله الإنسان منذ سالف الأزمان بصورة محدودة مع التطور التكنولوجي، أصبح لهذا الذهب الأسود الأثر الكبير في تشكيل معالم الخريطة العالمية بكونه سلعة نادرة و محدودة و الصناعة الأولى في العالم و يعد شريان الحياة للكثير من القطاعات و القوة المحركة للتقدم الصناعي والتطور التكنولوجي، و هذا من خلال تعدد خصائصه ومميزاته واستخداماته حيث أصبح لهذه الثروة صناعة تقوم عليها واقتصاد يدرسها لكونها سلعة استراتيجية هامة في بناء اقتصاديات الدول المصدرة لها.

الاقتصاد البترولي يهتم بدارسة مختلف النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالسلع البترولية سواء كانت بصورة سلعية واحدة أو صورة متعدد وتطرق إلى مختلف مراحلها، حيث تعتبر سوق البترول غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنه متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات الاستراتيجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة، لذلك أسعار البترول دائما في تذبذب مستمر. وحركة فاعلة في الاقتصاد وتؤدي بذلك إلى أحداث شرح تطوراتها وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية.

يعتبر قطاع المحروقات المحور الأساسي لعجلة الاقتصاد الجزائري باعتباره مصدر للتمويل بالعملة الصعبة، ومادة أولية وطاقية للصناعة. و إن التطور الحاد في أسعار البترول في السنوات الأخيرة أخذ نصيب أكبر من الاهتمام سواء من خلال العام أو الخاص.

فالبترول أصبح سلعة هامة في حياة المجتمعات بعدما كان يعتمد عليه في الأغراض الثانوية، ولقد تعرضت أسعار البترول للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار في الأسعار، حيث صحيح أن زيادات الأسعار في فترة السبعينات قد حققت الدول العربية معها فوائض مالية كبيرة أحدثت تغيرا جذريا كبيرا في بنية الاقتصاد الوطني، فقد سعت الجزائر لتغير سياساتها الاقتصادية من خلال خلق موارد أخرى خارج المحروقات.

ونظرا لتقلبات الحادة والمفاجئة لأسعار البترول أصبحت تأثر بالشكل مباشر وغير مباشر على المستوى العام للأسعار، ومتغيرات أخرى كالناتج الداخل الخام وميزان المدفوعات.

ومن هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما هو أثر ارتفاع أسعار البترول على المستوى العام للأسعار؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية

- ما هو البترول وما هي مكانته في الاقتصاد الوطني؟
- ما هي مراحل الصناعة البترولية؟
- هل يتحدد سعر البترول مثله مثل أي سلعة في السوق؟

فرضيات الدراسة:

- يعتبر البترول سلعة استراتيجية هامة في العالم بكونه حلقة وصل الاقتصاد العالمي ويعتبر الريع الذي تعتمد عليه الجزائر في تلبية وتغطية أهدافها وسياساتها التنموية.
- الصناعة البترولية صناعة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.
- عملية التسعير البترول يكتنفها الكثير من الغموض وذلك لتعدد المتغيرات المؤثرة عليها واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.
- يمكن بناء نموذج لأثر ارتفاع أسعار البترول على المؤشر العام للأسعار.

أسباب اختيار الموضوع

- الرغبة الشخصية في البحث في الموضوع.
- محاولة فهم البترول في الاقتصاد الوطني.

كون أن البترول العجلة التي تحرك هذا العالم وأن الجزائر البلد المنتج والمصدر للبترول وأن أغلبية عوائده المالية واقتصادها عموما يعتمد ويرتكز على البترول.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دارستنا لهذا الموضوع:

- تحديد العوامل المؤثرة في أسعار البترول.
- إظهار مكانة البترول في الاقتصاد الوطني.
- أثر تغيرات المستوى المؤشر العام للأسعار على الاقتصاد الكلي.
- توضيح أثر ارتفاع أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دارستنا للبترول.

- محاولة فهم محددات الأسعار والعوامل المؤثرة فيها.
- التطرق إلى أهم المتغيرات التي تأثر على الاقتصاد الكلي.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى حدود مكانية وتم تحديد الجزائر موضع الدراسة، أما الحدود الزمنية تتمثل في دراسة اثر ارتفاع أسعار البترول على المؤشر العام للأسعار خلال الفترة الزمنية من 2000 إلى 2020.

منهج البحث وأدوات المستخدمة في الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة اعتمدت الدراسة على المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة حالة، الوصفي والتحليلي من اجل التطرق إلى بعض المفاهيم والمنهج دراسة حالة وذلك لتقديم بعض الإحصائيات واستخدام الطرق القياسية لدراسة.

أدوات الدراسة:

وتكمن فيما يلي:

- الإحصائيات والتقارير.
- مختلف الملتقيات والمذاكرات.
- بعض الكتب والمراجع .
- برنامج Eviuws9

صعوبات البحث:

- قائمة المراجع المتعلقة بهذه في مكتبة الجامعة.
- ضيق الوقت، لان الموضوع كبير ومتشعب، يمس البترول والاقتصاد الوطني، مهما تتوسع في الدراسة تبقى هناك جوانب لم نتطرق لها.

الدراسات السابقة:

لقد تم الرجوع إلى العديد من الدراسات وذلك لتعرف على الجهود السابقة ذات الصلة وان هذه الدراسات تمس جانب من دراستنا والتي تشير فيما يلي:

-دخلي عبد الرحمن، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (**1986-2014**).

-مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر) بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات اقتصادية، ورقلة **2012-2013**.

-لعمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على نمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (**1970-2006**).

- عبد القادر الشارف, تأثير اسعار البترول على المستوى العام للأسعار, الجزائر, سنة 2021.

الفرق بين دراساتنا والدراسات السابقة:

- نحنو اعتمدنا في دراستنا على نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) بينما الدراسة السابقة قد اعتمدوا في دراستهم على نموذج الانحدار الذاتي دو الفجوة الموزعة(ARD)
- وقد وجد هناك اختلاف في المتغيرات الدراسة بيننا و بين الدراسات السابقة.
- وكان هناك الفرق بيننا وبينا بعض الدراسات من حيث العلاقة المتواصل اليها وهما علاقة طردية وعلاقة عكسية.

اهم النتائج الدراسة:

- وجود اثر غير مباشر بين اسعار البترول و المستوى العام للأسعار.

هيكل البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دارستنا إلى ثلاثة فصول حيث تنولنا في الفصل الأول مفاهيم المتعلقة بالبترول وأنواعه، والصناعة البتر ولية بإضافة إلى الأسعار البترول والعوامل المؤثرة فيها أما الفصل الثاني تطرقنا إلى المؤشر العام للأسعار وتأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار أما الفصل الثالث فهو دراسة قياسية لأثر ارتفاع أسعار البترول على المؤشر العام للأسعار.

الفصل الأول: أسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الكلي

مقدمة الفصل:

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم, نظرا للخصائص التي تميزه عن غيره من مصادر الطاقة وخاصة تكلفته الغير باهضة عند استخراجها و نقله فهو سلعة استراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية في غاية الأهمية فمنذ اكتشافه و هو يلقى قبول عام إقليميا و عالميا فأصبح يستخدم في جميع جوانب الحياة ,و كانت ولازالت أسعاره تتعرض لتقلبات كونها تخضع لقانون العرض و الطلب في السوق العالمية على هذا الأساس سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: حيث سنعرض في المبحث الأول مفاهيم حول البترول بحيث يشمل مفهوم البترول أهميته و مراحل صناعته ثم يليه المبحث الثاني الذي يدور حول أسعار البترول ويشمل مفهومها أنواعها محدداتها و السوق البترولية و الأطراف الفاعلة فيها و في الأخير المبحث الثالث جاء لتسليط الضوء على تطور أسعار البترول في الجزائر و أثر ارتفاعه على الاقتصاد الكلي فشمل لمحة عن البترول في الجزائر و أهمية البترول و مراحل تطوره في الجزائر و أيضا أسعار البترول في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول البترول

تمهيد:

يعد البترول أحد أهم الموارد الأساسية والاستراتيجية التي تحتاجها مختلف الاقتصاديات العالمية باعتبارها من أهم المصادر، إذ يعتبر من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة لذلك سمية "بذهب الأسود "، حيث يمكن وصف البترول بشريان الحياة لأغلب بلدان باعتباره يوفر إجمالا قرابة نصف الطاقة المستهلكة في العالم وانه ركيزة كل الدول المصدرة له خاصة في تمويل اقتصادياتها، فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى:

ماهية البترول من خلال التعرف على نشأة والمفهوم إضافة إلى مختلف مراحل صناعته.

المطلب الأول: نشأة والمفهوم

أولا: النشأة

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأنه هناك اختلاف كل التصورات التي تدور حول واضح في الأصل البترول وكيفية نشأته وتكوينه في الطبيعة بالذات فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع، والمهم هنا هو أن البترول نشأ في سياق. ولا تزال المعارف بشأن نشأة البترول ومكوناته فتية نسبيا ولقد أجمع أغلب الباحثين في هذا الشأن إلا في ظل ظروف شديدة الندرة وفي أزمنة جيولوجية مختلفة، إن توفر كل هاته المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره كافيا للنشأة هاته المادة السحرية بل نستطيع، أن نذهب إلى أبعد من هذا، وهنا يجب ان نشير إلى انه نشأة البترول يجب ان يتوفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما: [1]

- أولا سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة فعملية التحول ستكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى.

- أما العامل فإنه يتمثل في درجة تحول الصخور الصفائحية إلى بترول فعلى درب الهبوط إلى العمق تكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لاتزال لم تتحول بعد وقد حفر أول بئر البترول في الصين في القرن الرابع ميلادي أو قبل ذلك.

وفي عام 1859 تم حفر أول بئر للبترول على يد الكولونيل "أدوين دريك "ولاية بنسلفانيا الأمريكية وخلال فترة قصيرة جدا، وقد تطور استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي التي مرت به المجتمعات الإنسانية.

ثانيا: مفهوم البترول

1- **المفهوم الأول:** البترول الخام عبارة عن خلائط معقدة جدا وتتنوع بشكل كبري من منطقة لمنطقة أخرى ومن حقل لحقل آخر، فلكل منها تركيبة فردية خاصة بها ولا يمكن أن تتماثل بدقة مع أي بترول خام

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان,2000,ص23.

وتختلف عن بعضها البعض في الخواص الفيزيائية والكيميائية. وبعض البترول الخام سوائل متحركة وذو لون فاحت والبعض الآخر كثيف أو كثيف جدا أو مواد قطرانيه.[1]

2- **المفهوم الثاني:** البترول هو سائل يتكون من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والاكسيجين والنتوجين ويتكون ويتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانه الى ان يخرج الى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية. او يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الابار ويتكون خام البترول من خليط من المشتقات البترولية (الاسفلت، زيت الوقود، الكيروسين والبنزين) التي تختلف نسبها اختلافا بينا من خام الى اخر.[2]

3- **المفهوم الثالث:** يعتبر البترول ثروة اقتصادية هامة تتركز عليها اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية وهو مصدر الأول والاساسي للتنمية الاقتصادية وتكمن أهميته من وفرته وكفائتة وسهولة نقله وتوزيعه وهو أساس الحقيقي.[3]

4- **المفهوم الرابع:** البترول هو عبارة عن سائل معدني من أصل عضوي، وهو من اهم المصادر الطاقة الحرارية ويسمى بعد إشهاره "الذهب الأسود" كونه يتدرج لونه من البني الفاتح الى اللون الأسود الداكن.[4]

وعليه فان البترول ثروة اقتصادية هامة تتركز عليها اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ويسمى بالذهب الأسود كونه سائل معدني من اصل عضوي وذو لون اسود داكن.

المطلب الثاني: أهمية وخصائص البترول

أولا: أهمية البترول

باعتبار ان البترول سلعة استراتيجية بالغة الأهمية وهو متعدد الجوانب خاصة في ظل التسارع الكبير للتطور التكنولوجي والصناعي في العالم، وإن تغير أسعار البترول في انخفاض أو ارتفاع فهو يحدث صدمات من حين إلى أخر.

✓ **الأهمية الاقتصادية للبترول:** تتجلى الأهمية الاقتصادية للبترول في جميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وهي تختلف من قطاع لأخر، لذا نجد ان الاقتصاد (فرانكل FRANKEL)، يلخص فضائل البترول من خلال هذه الجملة المثيرة "البترول هو سائل oïl Is liquide"/ "النفط السائل le pétrole est liquide" فيفضله يقول انه تم العثور على الهيكل الصناعي العالمي. ومنه فان الأهمية الاقتصادية لبترول يعتبر امتداد الأهمية الطاقة ككل في مجال الاقتصادي.[5]

---

[1] محمد الكناني، **تكرير البترول**، معهد البحوث البتروكيماويات، المملكة العربية السعودية, 2011,ص5.

[2] بيورا خنسي، **البترول أهميته مخاطرة تحدياته**، دار اراس، أربيل، الطبعة الاولة,2006,ص 9.

[3] خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على نفط في القارة الافريقية**، الجزائر,2016,ص 15.

[4] محمد ختاوي، **النفط وتأثير العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان, 2010,ص7-8.

[5] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع إشارة الى حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03, ص65-66.

✓ **الأهمية الاجتماعية للبترول:** أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكوزين وقود الطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية. وبإضافة إلى ذلك فإن القطاع النفطي يلعب دور مهم في مجال التشغيل على رغم من كون الصناعة البترولية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات.

✓ **أهمية السياسية البترولية:** علاقة البترول بالسياسة علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه إلا انه أصبح محورا في السياسة الدولية، وان بترول يلعب دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على انه أساس السلاح في العالم وذلك لأنه توزيع البترول غير متكافئ في حين لا يتوفر في الدول الصناعية. وقد برزة الأهمية السياسية للبترول بداية حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990ووصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.[1]

✓ **الأهمية العسكرية للبترول:** وفي هذا الصدد يقول "أوكونور" في كتابه "امبراطورية البترول" الذي صدر عام 1958 في موسكو، " من يملك النفط سيملك العالم، ألنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر عل البر، بل أكثر من ذلك انه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن ان يجمعها من النفط سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة. [2]

ثانيا: الخصائص

ان خصائص سلعة البترولية ترتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع ومن أبرز مميزاتها:

- يتميز البترول بكونه مادة استراتيجية تتأثر العوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- يعتبر البترول مصدرا نافدا يتناقص بكثافة استخدامه.
- يعد البترول المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد، مما يشكل زيادة الاعتماد عليه.
- تتعدد المشتقات البترولية بحيث تبلغ 2600منتج.
- **الميزة التكنولوجية الفنية:** ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة شلف, 2009, ص35.

[2] السيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط (المواد الطبيعية والبيئية والطاقة)**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثامنة ,2015,ص 392-393.

- **الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):** حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة[1].

- **ميزة مرونة الحركة البترولية:** حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز نتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم، حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية.

- **لميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود:** من المحروقات عامة ومن البترول خاصة ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة رغم سعة وتعدد الاستعمالات التي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان إن لم تكن كلها ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

المطلب الثالث: مراحل صناعة البترول

- **مراحل صناعة البترول**

سنحاول التطرق إلى بعض أهم المراحل التي قد مر بها البترول من خلال مراحل إنتاجه من بحث وتنقيب ونقل وتحويل إلى حين وصوله في صورته النهائية الموجهة للمستهلك كمنتوج نهائي قابل للاستهلاك، فمنتجاته تشمل العديد من جوانب الحياة كصناعة الأدوية على سبيل المثال بالإضافة إلى ذلك استعمال مواده لصناعة الأجهزة الطبية.

1- مراحل صناعة البترول: يتميز البترول بأنه لا يستهلك ولا يستغل إلا بعد القيام بعمليات إنتاجية صناعية من اجل الوصل إلى المنتجات البترولية، ومن أهم هذه المراحل سوف نذكر ما يلي:

✓ **مرحلة البحث والتنقيب:** يتم في هذه المرحلة معرفة وتحديد تواجد الثروة البترولية فيستخدم في عملية البحث هذه ّالكثير من الطرق باعتبار أن هذه العملية تستوجب رؤوس أموال ضخمة وتبقى نتيجة العملية وفق احتمال، ومن بين هذه الطرق المسح الجوي والجيولوجي والحفر...الخ. وان هذه المرحلة فهي حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة البترول الطبيعية، بعد أن تم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة إذا ما كان البترول أم لا. إذ ان الدقة في اختيار الآبار لا تحميها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية أيضا. كذلك بسبب التكلفة لأن في اختيار موقع البئر الاستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على البترول رغم وجوده وذلك بسبب عدم العثور على البترول رغم وجوده وذلك بسبب عدم الوصول إلى المكان المحدد[2].

---

[1] علماوي عمر، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة وفرة المالية 1990-2012)**، الجزائر,2012,ص07.

[2] مخلفي امينة، **مدخل إلى الاقتصاد البترولي الجزء الأول**، محاضرات مقدمة للسنة الثالثة ليسانس، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، منشورة، 2014, ص20.

✓ **مرحلة النقل:** بعد فصل البترول عن الغاز الطبيعي عند وصول البترول الخام إلى السطح، تنتقل الملايين من براميل البترول يوميا من مناطق الإنتاج إلى المصافي، وينتقل البترول الخام بصورة رئيسية عبر خطوط الأنابيب والناقلات والسفن المسطحة، والشاحنات الصهريجية، وعربات السكك الحديدية الصهريجية.[1]

✓ **مرحلة التكرير او التصفية البترولية:** وهي المرحلة الهادفة لتصنيع البترول في المصافي التكرارية أي يتم في هذه المرحلة عملية تحويل البترول من مصدره الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة او للعمليات التصنيعية. ومن هذه المنتجات البترولية بعضها الخفيف مثل الغاز الطبيعي بتزين السيارات وبعضها متوسط كزيت الغاز وبعضها الثقيل كزيت الوقود. [2]

✓ **مرحل التسويق والتوزيع:** وهي المرحلة الهادفة إلى التسويق وتوزيع البترول بصورته خاما أو منتجات بترولية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي ال الإقليمي.[3]

✓ **مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:** ان في هذه المرحلة يتم تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكيميائية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات وتضم هذه المرحلة عددا واسعا غير محدود، والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية...الخ من النشاطات الاقتصادية والصناعية المهمة والحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني والعالمي.

---

[1] عبد الخالق مطلك الأروى، **محاسبة النفط والغاز**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ،2011, ص 35.

[2] بورنان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، مذكر ماجيستر تخصص تحليل الاقتصاد، بجامعة الجزائر,2002, ص13.

[3] أحمد حسين الهيتي، **مقدمة في اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، بيروت,2011,ص67.

المبحث الثاني: أسعار البترول

تمهيد:

ان اقتصاديات البلدان البترولية وخاصة الدول النامية أصبحت رهينة لتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية، من خلال المنظمات الدولية التي لها سلطة تحديد الأسعار التي تعتمد على عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية مثل العوامل الجيوسياسية والنظامية.

المطلب الأول: مفهوم أسعار البترول وأنواعه

أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول

تم اكتشاف البترول في الولايات المتحدة الأمريكية في 27 أغسطس 1859. اكتشف الجنرال "أ براك" البترول بالقرب من "تيتوسفيل" بولاية بنسلفانيا، ولأول مرة بدأ الإنتاج عند 30 برميلًا يوميًا، وسعره حوالي 20 دولارًا. ظهر سعر البترول في ولاية بنسلفانيا لأول مرة عند 9.59 دولارًا للبرميل في عام 1960 ثم انخفض إلى 0.49 دولارًا للبرميل في عام 1961 بسبب زيادة عدد المنتجين والاستهلاك المحدود للبترول ساهمت بأكثر من 1٪ في نظام الطاقة الأمريكي في عام 1961 لتصل إلى 0.49 دولار للبرميل في عام 1970، ظهرت "Standard Oïl of New Jersey" في نيو جيرسي بالولايات المتحدة الأمريكية، بإمكانيات كبيرة.

سيطر المنتجون المتبقون على جميع مراحل صناعة البترول، لذلك استمرت الأسعار في التذبذب بين 0.95 دولارًا للبرميل و1.29 دولارًا للبرميل من عام 1880 م إلى عام 1900 م، وفي إيران وكندا عام 1910 م كانت حقول البترول وفنزويلا والمكسيك والشرق الأوسط. اكتشف. تم استخدام البترول كمصدر للطاقة في الربع الثاني من القرن العشرين لأنه كان متوفرًا بكثرة وغير مكلف في الولايات المتحدة الأمريكية، وتم تطويره من أجل أصبح زيت الحفر مصدر الطاقة الأساسي والأكثر استخداما.[1]

يمثل منتجو البترول نفطهم في سوق البترول العالمي، وتم تأميم إيران في عام 1951 م حيث أصبح الاتحاد السوفيتي منافسًا للبترول الشرق الأوسط، وأنشئت منظمة البلدان المصدرة للبترول في عام 1960 م للحد من نفوذ شركات البترول العالمية. السيطرة على التسعير، مما أدى إلى استمرار انخفاضه، حيث وصل إلى 2.18 دولار كأسعار أعضاء أوبك للبترول.

بعد ذلك، تم التوصل إلى عدة اتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية طهران المبرمة في 14 فبراير 1971، والتي قررت واتخذت إجراءات لرفع أسعار البترول في دول الخليج بمقدار 0.35 دولارًا أمريكيًا، وقررت زيادة أسعار البترول في دول الخليج بمقدار 0.35 دولار أمريكي للبرميل (0.50) في السنة لمدة 5 سنوات والحسابات،

[1] ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال فترة (1986–2016)**، أطروحة نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة ،2019– 2020 ص 04.

وهذه التقلبات في أسعار البترول تسببت في أزمة البترول في ذلك الوقت، لذلك عقدت منظمة أوبك اجتماعًا لمراجعة الأسعار ومراجعتها. في عام 1982، خفضت أوبك الإنتاج في محاولة للحفاظ على الأسعار عند مستويات مقبولة، لكن بعض دول أوبك فشلت في الإنتاج ضمن حصصها، مما تسبب في انخفاض أسعار البترول في الهند إلى 30.1 دولارًا و27.5 دولارًا للبرميل في عام 1985، وانهيار أسعار البترول عام 1986 إلى 13 دولارًا للبرميل، مما خلق أزمة حقيقية لمنتجي البترول، حيث واجهت سوق البترول اختلالًا حادًا بين العرض والطلب في عام 1998 م، مما تسبب في انخفاض الأسعار إلى حد 12.3 دولارًا للبرميل.[1]

تحسن الوضع في عام 1999، وارتفعت الأسعار إلى 17.5 دولارًا للبرميل بسبب تخفيضات إنتاج أوبك وخارجها، ووصلت إلى 27.6 دولارًا للبرميل في عام 2000، وانخفضت إلى 23.1 دولارًا للبرميل في عام 2001 بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001، ثم مستوى السعر. التقطت. في عام 2002، وبسبب عوامل مختلفة مثل الوضع غير المستقر في فنزويلا في نهاية عام 2002، كانت هناك عوامل لاحقة دفعت مستوى أسعار البترول إلى الارتفاع إلى 24.3 دولارًا، وفي عام 2003 ارتفع إلى 28.2 دولارًا للبرميل، واستمر في الارتفاع، في 2007 بلغ 60 دولاراً للبرميل، ووصل إلى 80 دولاراً في 2008، قبل أن ينخفض إلى 60 دولاراً بسبب أزمة الرهن العقاري في الإمارات. استقرت أسعار البترول عند 59.12 دولارًا للبرميل في عام 2009 وارتفعت إلى 77.82 دولارًا للبرميل في عام 2010.

ثانيا: مفهوم أسعار البترول

هناك عدة تعاريف للسعر البترولي من بينها:

1- **المفهوم الأول**: هو قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك المنتج؛ ومن خلال التعريف فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أي السلعة البترولية معبر عنها بالنقود ليتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [2]

2- **المفهوم الثاني**: هو عبارة عن مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار البترول على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7 إلى 8 براميل حسب كثافة البترول.[3]

---

[1] تريعة حنان، **تقييم تدابير الخروج من الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، جامعة الجزائر، المجلد 03 العدد 02 ديسمبر 2018، ص118.

[2] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 19.

[3] سيد احمد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط**، جدة، 1997، ص271

وعليه ان السعر البترولي هو قيمة المادة او السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة من عوامل اقتصادية سياسية ومناخية، ويهدف الى توجيه السوق في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد.

ثالثا: أنواع السعر البترولي

هناك عدة أنواع من الأسعار البترول يختلف كل واحد على الأخر نذكر منها:

- **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة:**"Postel Price": هو السعر الذي يعلنه العارض للسلعة رسمياً كما تحدده شركات البترول الاحتكارية. ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880 من قبل شركة Standardwell التي كانت تتحكم في نقل وتكرير البترول الخام، بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب. بل هو سعر فرضته كارتل البترول العالمي فور استخراجه من الآبار دون إشراك مستخدميها في عملية التسعير، واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين حتى 16 أكتوبر 1973 عندما قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) أسعار البترول الخام مع شركات البترول الأجنبية الاحتكارية. في الواقع، قيمة البترول كمورد حيوي وحيوي[1].

- **السعر المتحقق "Realized (Actual) Price"**:

كانت هذه الأسعار موجودة منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي؛ وهي السعر المحقق لمختلف التسهيلات أو الخصومات المتفق عليها بشكل متبادل بين البائع والمشتري، كنسبة مئوية من الخصم على السعر أو التسهيل المنصوص عليه في شروط الدفع. بالنسبة لشركات البترول الوطنية للدول البترولية، تتأثر الأسعار المحققة بظروف سوق البترول الحالية، وتتأثر هذه الأسعار أيضًا بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المحققة.[2]

- **سعر الاشارة référence Price** :هو عبارة عن السعر البترولي الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق؛ أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن أو المتحقق لعدة سنوات ، هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، وقد طبقت لأول مرة من قبل الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في يوم 28جويلية1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات البترول الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا، حيث اتفقت مع الشركات البترولية العاملة

---

[1] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2015/2016، ص39.

[2] محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، **دراسات في اقتصاديات القط والسياسة النفطية**، ط1، جامعة الموصل، العراق، 1980، ص224.

في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتبارا من جانفي 1967 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين سابقا".[1]

➢ **سعر الكلفة الضريبية "Tax Cost Price"**: هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول ال بترولية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة البترولية. على تنوع تلك الاتفاقيات، لذا فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات البترولية الأجنبية من أجل حصولها على برميل أو طن من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

➢ **السعر الفوري أو الآني" Spot Price":** هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة البترولية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق البترولية الحرة بين الأطراف العارضة والمشترية. وظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة البترولية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة البترولية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر، وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب البترولي ألسباب متعددة

المطلب الثاني: محددات أسعار البترول

اولا: محددات أسعار البترول

يمكن القول بأن أسعار البترول تحدد في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات وان أسواق البترول وتحولت إلى أسواق مادية مالية ليتحقق بينهما سعر يومي مستقر يتأثر بمجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة التي تأثر في العرض والطلب العالمي للبترول.

✓ **الطلب العالمي للبترول ومحدداتها:** يزيد طلب على البترولي من خلال زيادة حاجيات الإنسان الأساسية. وعليه يتحدد الطلب في السوق البترولية من خلال استخدام تلك السلعة.

- **مفهوم الطلب البترولي:** يتحدد الطلب على الموارد البترولية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية. فقد شهد الطلب على البترول نموا متزايدة سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية.[2]

[1] بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2015/2016 ص24.

[2] - هاشم علوان حسين، وعبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، دار الحكة للطباعة والنشر، بغداد،1999، ص 320.

1- **محددات الطلب البترولي في السوق البترولية:** تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وتختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي الكثير من دول العالم إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

❖ **النمو الاقتصادي العالمي:** تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ4.7.

❖ **الاستقرار السياسي في العالم:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثار واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات البترولية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار البترول مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على المنشآت البترولية في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات البترول وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق البترولية للحصول على الأرباح.

❖ **المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع و غيرها، وفي العادة يزداد الطلب على البترول في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من البترول بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك البترول في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.

✓ **النمو السكاني:** يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فان ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب باقتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد.

✓ **أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابيا أو سلبيا على الطلب العالمي للبترول، ايجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي علم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلبعلى البترول، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة السلعة البترولية نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها.

✓ **العرض البترولي ومحدداته:** إن عرض البترولي له عوامل عديدة تؤثر فيه سواء بالارتفاع أو بالانخفاض وله عدة محددات في السوق البترولية.

- **مفهوم العرض البترولي:** يقصد بعرض البترول الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا المجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.[1]

❖ **محددات العرض البترولي في السوق البترولية:** توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للبترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى أخر، وأهم هذه العوامل نجد:

✓ **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للبترول، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما اعتقد أن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

✓ **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر البترول يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق البترول يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.[2]

✓ **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات البترولية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

✓ **المصادر البديلة للبترول و أسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.[3]

✓ **الحروب والأحداث السياسية:** كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للبترول عدة

---

[1]- شتيوي مروة وشتيوي شبيلة، **أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000-2016**، مذكرة في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص20-21.

[2]- حياة عتاب، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الألمانية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2000_2018)**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017,ص45.

[3]- مومني لمياء، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهدة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لين، سيدي بلعباسً,2019,ص6.

اختلالات بدءا من الأزمة البترولية الأولى سنة 1980، ومع بداية الألفية أصبح البترول هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة، في سنة 1973ثم سنة 1979 للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

المطلب الثالث: تطور السوق البترولية والأطراف الفاعلة فيها

في هذا المطلب نوضح أهم المفاهيم المتعلقة بالسوق البترولية وذلك من خلال إبراز مفهوم وخصائص السوق البترولية وكذلك الأنواع والأطراف الفاعلة فيها.

أولا: مفهوم سوق البترول:

السوق البترولية في السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول. يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات, وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمناخية وتضارب فيها المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.[1]أو هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية لتبادل السلعة البترولية في سعر وزمن معلومين أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.[2]

ثانيا: مميزات السوق البترولية:

تتميز السوق البترولية بالخصائص التالية:

1- سوق دولية أو عالمية، إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة البترولية سواء طالبة أو عارضة لها في شكلها الخام أو في شكل منتجات البترولية بصورة عامة.

2- سوق غير موحدة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة فيها، كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري.

3- سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد محدود من الأطراف البترولية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب.[3]

4- سوق شفافة وذلك بسبب تطور الصفقات حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.[4]

---

[1] - مسعود ميهوب، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)** ,كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة 2012, ص 90.

[2] - مُحَّد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع للنقالة، الطبعة 1, ليبيا, 2003. ص15.

[3] - نبيل بوفلح، **دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**، رسالة دكتوراه عمه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر, 2011ص 22.

[4] - سمية موري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العادات النفطية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان , 2010. ص92.

ثالثا: أنواع أسواق البترول:

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، وتطورات طرق تسويق البترول الخام مما أنتج أنواعا مختلفة من الأسواق البترولية هي كما يلي:[1]

1- **الأسواق الفورية للبترول:** عرفت صناعة البترول في الأسواق الفورية (سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) من القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص بأسعار منخفضة من بعض الفوائض البترولية. ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إطار العقود طويلة الأجل. ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي 15 % من حجم التجارة العالمية في البترولية، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوبا في الأسعار المعلنة.

2- **الأسواق المستقبلية للبترول(الآجلة):** عرفت الأسواق المستقبلية (الأسواق المستقبلية هي بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجاري البورصات الدولية للبترول في لندن) في منتصف الثمانينات. حيث توفر هذه الأسواق لمن يشتري السلعة التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل. وتعتبر هذه الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة بين:

✓ **السوق البترولية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم.

✓ **السوق البترولية المالية الآجلة:** هي عبارة عن بورصات، والمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية، ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي، وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

رابعا: الأطراف الفاعلة

بشكل عام يمكن تقسيم الأطراف في صناعة البترول إلى أربعة أطراف رئيسية، تتقاطع مصالحها أحيانًا وتتعارض في الغالب، وهي: شركات البترولية، والمنتجون الذين ينتمون ولا ينتمون إلى أوبك من خلال شركاتهم الوطنية، والدولة المستهلكة.

1- الشركات البترولية التقليدية

يمكن ان نقول على الشركات البترولية التقليدية على انها:[1]

[1]- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 2006. ص 247.

كانت شركات البترول الكبرى، ولا سيما الشركات الاحتكارية السبع، هي القوة الرئيسية الوحيدة تقريبًا في سوق البترول العالمي منذ اكتشاف البترول حتى أوائل الستينيات. قدرات هائلة وتكامل رأسي. في أوائل السبعينيات، بدأت معالم المشهد البترولي الدولي في التغير، وتحت تأثير حركة التغييرات الهيكلية المهمة في هيكل السوق، حيث قامت معظم الدول المنتجة بتأميم قطاعاتها البترولية، وخسرت شركات البترول الاحتكارية الكبرى الكثير. من امتيازات الدولة، وسيطرت على جزء كبير من صناعة البترول، التي أنتجت أكثر من 60 في المائة من الإجمالي في أوائل عام 1973. في أواخر السبعينيات، كانت تمثل 15٪ فقط.

فرض الوضع الجديد على الشركات البترولية الكبيرة ضرورة تغيير أسلوب عملها المعتاد من قبل، واعادة صياغة علاقتها مع البلدان المنتجة بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع الشروط الجديدة، وهو ما شرعت في تطبيقه من خلال ربط نوع جديد من العلاقات عند تعاملها مع الدول المنتجة، وسلمت بموجبه بالواقع الجديد الذي فرضته هذه الدول، وأصبحت تسعى إلى نسج علاقات عمل تقوم على المشاركة مع الشركات الوطنية الصاعدة في هذه الدول.بعد فترة انتقالية قصيرة، استطاعت الشركات البترولية الكبيرة تجاوز الصدمة والعودة بقوة إلى الساحة البترولية الدولية، وتأكيد مكانتها من جديد كفاعل رئيسي فيها، خصوصا بعد بداية ظهور مصاعب الشركات الوطنية البترولية الناشئة في البلدان المنتجة، التي لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية، والاضطلاع بكل الأدوار التي كان مأمولا أن تقوم بها، لأنه كانت تنقصها الخبرة الفنية المطلوبة في الصناعة البترولية، كما كانت تعوزها الإمكانيات المالية الكبيرة التي يحتاجها الاستثمار النفطي. وهي الإمكانيات الموجودة لدى الشركات البترولية العملاقة، وهذه الأسباب هي التي دفعت فيما بعد عددا من الدول البترولية إلى إعادة فتح قطاعاتها البترولية من جديد.

2- البلدان المنتجة الأعضاء في منظمة أوبك

إن الطرف الرئيسي الثاني في المعادلة البترولية هي الدول المنتجة، ولقد كان دور هذه الدول قبل السبعينات غائبا تماما، لأن أغلبها كان على عهد جديد بالاستقلال، ولم يكن باستطاعتها تغيير موازين القوى الذي كان في صالح الشركات البترولية الاحتكارية، رغم إدراكها أن هذه الشركات العاملة فوق أراضيها لا تراعي إلا مصالحها الخاصة، كما تقوم باستغلال ثرواتها في مقابل إتاوات زهيدة.[2]

70% من سوق العقود الآجلة هي من نصيب أعضاء منظمة أوبك الذين يقومون بعقد صفقات مباشرة مع الزبائن وهذا ما يطابق قول روبير مابرو، رئيس معهد الدراسات في مجال الطاقة بأكسفورد، حين قال بأن منظمة الأوبك تحدد الأرقام قبل الفاصلة، والتجار يقومون بتحديد الأرقام بعد الفاصلة.

---

[1] محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت، ص132.

[2] سعد حقي توفيق، **التحديات الجيوسياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية**، دوريات قاعدة البيانات "المعرفة",2012,ص5.

بدأ الوعي بضرورة إنشاء إطار للعمل والتعاون الجماعي في التبلور شيئا فشيئا، واتجه التفكير في البداية نحو تكوين تكتل في شكل منظمة دولية تقوم بالدفاع عن حقوق المنتجين، وتحققت الفكرة بعدما بادرت مجموعة من الدول المصدرة للبترول "أوبك" في سنة 1960.

ومن أهم ما قامت به هذه المنظمة بعد تأسيسها هو قيامها في تطبيق مبدأ تنفيق الإتاوة، الذي بموجبه لا يتم اعتبار الإتاوة كمستحقات ضريبية وإنما نفقات مضافة إلى نفقات الإنتاج الأخرى، وذلك بهدف رفع حجم العوائد المالية التي تعود للدولة، وهو المبدأ الذي قبلت به الشركات البترولية بعد مفاوضات عسيرة مع الدول المنتجة جاكرتا نوفمبر 1964.

وبالرغم من مرور عدة عقود من الزمن منذ نشأة المنظمة، عرفت فيها هاته الأخيرة فترات من المد والجزر، فتألق دورها أحيانا وانحصر أحيانا أخرى، فان تأثيرها لا يزال موجودا، وقد ساعد تركز الاحتياطات الكبيرة في بلدانها على حفظ هذا التأثير.

3- المنتجون غير الأعضاء في منظمة أوبك

لجأت الشركات البترولية الكبيرة بعد تحولات السوق البترولية في السبعينات إلى الاستثمار خارج مناطق الإنتاج التقليدية، مدعومة في ذلك بدولها التي كانت تبحث على تنويع مصادر التموين، وقد أدى هذا الاستثمار إلى ظهور مناطق أخرى جديدة وبروز البلدان المنتجة غير الأعضاء.

وقد برز دور البلدان غير الأعضاء في الأوبك بقوة ابتداء من سنوات الثمانينات، وذلك بعد أن تجاوز انتاج هذه البلدان انتاج بلدان المنظمة، حيث بلغت نسبة الإنتاج 70% من حجم الإنتاج الكلي، وبالرغم من تراجع هذه النسبة فيما بعد، الا ان هذه البلدان تشكل ضغطا على منظمة الأوبك يمنعها من زيادة حصص أعضاءها.

ولكن المشكلة في البلدان المنتجة للبترول خارج أوبك تكمن في قضايا ثلاثة:

- كم هي المنافذ التي ستكون لدى شركات البترول الدولية لتدعيم تطوير تلك الاحتياطات وانتاجها؟
- في أية بلدان تملك شركات البترول الدولية هذه المنافذ؟
- كم هي هذه البلدان مستقرة لتسمح لشركات البترول الدولية بإنتاج وتصدير نفطها دون عوائق؟

4- البلدان المستهلكة (الوكالة الدولية للطاقة)

لم تر الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول إلى بداية السبعينات ضرورة لوجود إطار منظم للدفاع عن مصالح المستهلكين، فقد كان يسود شعور عام لدى هؤلاء بأن البترول موجود بوفر في السوق، وبأسعار مقبولة في متناول الجميع، خصوصا وأن الصناعة النفطية يومها كانت تحت سيطرة شركات كبيرة مملوكة لهذه الدول المستهلكة(و.م.أ، بريطانيا، هولندا، فرنسا) لكن بعد الانقلاب الكبير الذي حدث في السبعينات تغيرت النظرة أرسا عن عقب، وشعرت الدول المستهلكة لأول مرة بهشاشة السوق البترولية، ومن يومها أصبح أول ما يشغل بالها هو ضمان الأمن الطاقوي على المدى الزمني القصير والطويل.

➢ تعريف الأوبك

لقد عرفت سنوات الخمسينيات ازمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكار الكبرى، بحيث ان محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخلها من الفوائد البترولية، غير ان الشركات البترولية لم تعطي أهمية لذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول لذلك عملت على وضع حد لهذه المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تتخبط فيها.

➢ نشأة الأوبك

ظهرت اول بذرة لإنشاء الأوبك في القاهرة في أبريل 1959 عند انعقاد مؤتمر البترولي الأول الذي نظمته لجنة جماعة الدول العربية[1], وقد أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات متعددة الجنسيات والدول المصنعة عن شكل تنظيم متشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها، بحيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى الى انخفاض اضرار كبيرة في اقتصاديات الدول الأخرى، وقد انعقد اجتماع في بغداد بين 10و14 من شهر ديسمبر عام 1960بحضور الممثلين الذين شاركوا في ابرام اتفاقية انشاء الأوبك كمنظمة دائمة ذات كيان دولي واختيرت جنيف "سويسرا" مقرا لها ثم انتقل مقرها الى فيينا " النمسا" وقد انضم كل من إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، وفنزويلا، ومن خلال هذا الاجتماع قد تقرر فيه تاريخ انشاء المنظمة (OPEC). [2]

وقد كان الهدف الأول من هذه المنظمة هو حماية مصالح الدول المنتجة مع ضمان دخل ثابت مع تامين التصدير الى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منظمة.[3]

➢ هيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك من ثلاث أجهزة أساسية وأخرى فرعية وهي:

1- المؤتمر: هو السلطة العليا للمنظمة ويتألف من وفود البلدان الأعضاء ويجوز ان يضم الوفد مندوبا واحدا او أكثر وكذلك مستشارين ومراقبين ويترأس وزراء البترول عادة وفود بلادهم لدى المؤتمر.

2- مجلس المحافظين: يتألف هذا المجلس من المحافظين المرشحين من قبل الدول الأعضاء والذين حصلوا على موافقة المؤتمر، ويجتمع المجلس بمجرد بلوغ النصاب 3/2 من الأعضاء المحافظين حيث يجتمع مرتين في السنة ويعقد دورة استثنائية يطلب من رئيس المجلس او يطلب من 3/2 من أعضائه او يطلب من الأمين العام.

3- الأمانة العامة (السكرتارية): تتولى المهام التنفيذية للمنظمة بتوجيه من مجلس المحافظين. وهي تتألف من الأمين العام ونائبه وما يلزم من موظفين، والأمين العام هو المخول له قانونا صلاحية تمثيل المنظمة وهو أعلى

---

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور استغلال النفط على الصادرات**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013 , ص 106.

[2] زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العلمي**، ط1, دار المستقبل العربي، القاهرة، ص15.

[3] حافظ برجاس، **مرجع سبق ذكره**، ص241.

موظف مسؤول في الأمانة، ويدير شؤون المنظمة طبقا لتوجيهات مجلس المحافظين، ويحق للمؤتمر ان يعين الأمين العام من بين رعايا أحد بلدان الأعضاء لمدة 3سنوات قابلة لتجديد لمرة واحدة.

- **أهداف ومبادئ منظمة الأوبك**

❖ **أهداف المنظمة:** ان أهداف المنظمة قد تتمثل فيما يلي:[1]

- العمل على استقرار أسعار البترول في الأسواق العلمية.
- فرض رقابة علة ثروتها وعلى عمليات الاستخراج ونقل والأسعار.
- اتخاذ موقف جماعي حيال الشركات المنتجة للبترول من خلال العمل على تنسيق وتوحيد السياسة البترولية لأعضائها وتدبير الوسائل لحماية مصالحهم وتامين دخل منتظم ومستمر للبلاد المنتجة للبترول وضمان عادل رأس المال المستثمر.
- إتباع استراتيجية تمكن من الاستفادة بعائدات البترول في تنمية اقتصاديات الدول المنظمة.

❖ **مبادئ المنظمة:** اعتمدت المنظمة على مجموعة من المبادئ ذكرت على شكل مواد قانونية في دستورها ونجد منها:

- **المادة 03**: تعمل المنظمة على أساس مبدا المساواة في السيادة بين أعضائها وعلى الإخلاص بالتزاماتها وفقا للقانون الأساسي للمنظمة.
- **المادة 05**: اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية.
- **المادة 08**: اذ نجد في فقراتها ما يلي:

➢ لا يمكن للدول الأعضاء الانسحاب من المنظمة الا بإشعار مسبق تقدمه للمؤتمر ويدخل ذلك الاشعار حيز التنفيذ في رزنامة السنة المقبلة على ان يكون قد استوفى كامل مستحقاته المالية الخاصة بالعضوية.

- **المادة 13**: ينعقد المؤتمر في مقر المنظمة كما ان ينعقد في اية دولة عضو كما سطرت منظمة الأوبك في مؤتمرها التأسيسي 1960, مجموعة من القرارات هي بمثابة النظام الأساسي لها واهم ما جاء من قرارات المؤتمر القرار " رقم 1-7 " الذي ينص على:

➢ الأعضاء لا يمكن ان يظلوا مكتوفي الأيدي من خلال الموقف الذي أخذته الشركات البترولية في تنفيذ تعديلات على الأسعار.

[1] يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،2008, ص506.

المبحث الثالث: تطور أسعار البترول في الجزائر وأثرها على الاقتصاد الكلي

تمهيد:

اعتمدت الجزائر على اقتصاد ريعي يعتمد على المحروقات فقط، بدلا من الاقتصاد الإنتاجي الذي يقوم بدرجة الأولى على الصناعة والفلاحة والتجارة، برغم من الإمكانيات الضخمة التي تمتلكها القطاعات الأخرى. فعلى مدار سبعة وخمسين سنة الماضية ارتبطت البرامج التنموية والمخططات في تمويلها على العائدات البترولية، خاصة في تأميم المحروقات.

المطلب الأول: لمحة عن البترول في الجزائر

أولا: مكانة قطاع البترول في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات لأنه يعتبر الركيزة الأساسية، حيث أن عدم التنويع واحادية جعل الدولة ريعية ودالتها الإنتاجية محتكرة في إنتاج البترول ، حيث تشكل العائدات البترولية أهم مصدر للتمويل، وترتبط القطاعات الأخرى المساهمة في تكوين الناتج الكلي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بقطاع المحروقات.[1]

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي

يعد قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي إذ أنّ مساهمة في الناتج الداخلي الخام تقدر ب 38%وان مساهمته في نمو الاقتصاد بأكثر من25%. [2]

ثانيا: التطور التاريخي للبترول في الجزائر

تاريخ وجود البترول في الجزائر أو تاريخ اكتشافه بالطبع، كان موجودًا في الجيولوجيا منذ العصور القديمة، من العصور الفينيقية، لوحظ في الطبيعة من خلال استخراج "الينابيع البترولية"، والعهود اللاحقة والحماية من مصر. تشهد آثار البترولية على الخصائص الجيولوجية للأرض الجزائرية التي ستكون واعدة من حيث الإنتاج والاستكشاف في المستقبل.[3]

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر

ترجع بدايات عمليات التنقيب على البترول الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية 1877 عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه

---

[1] سفيان بوقطاية، عبد الوهاب ازير، وآخرون، "**أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: التداعيات والحلول**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE, العدد السادس، جوان 2018, ص352.

[2] حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، "**أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكليةللاقتصاد الجزائري** " مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017 , ص223.

[3] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر,2008,ص27.

الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952. أما تاريخ إنتاج البترول في الجزائر، والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر كان في سنة 1956حيث تم اكتشاف أول حقل البترولي في الصحراء الجزائرية هو حقل حاسي مسعود وذلك في جوان 1956.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك"

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، ولأكثر من ثلاث سنوات، من دون أن تسمح بإعطاء التنمية الاقتصادية في البلاد اتجاها مطابقا لمصالحها الخاصة، فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات افيان ضمنيا للشركة الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات، أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي" حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.[1]وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة واسترجاع حقها في سيادتها الوطنية هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" بموجب المرسوم 491/63 في 31 الى جانب ذلك تم انشاء علنيا ورسميا بتاريخ 1967/09/01 الشركة سونطراك.

ثالثا: الانضمام الى منظمة الأوبك

أنشئت منظمة الدول المصدرة للبترول بهدف توحيد السياسات البترولية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها، حيث انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1969,أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول فأنشئت بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي وقد انضمت الجزائر الى هذه المنظمة عام 1970.[2]

المطلب الثاني: مراحل تطور البترول في الجزائر

مر البترول الجزائري بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: البترول قبل الاستقلال

يمكن إبراز النشاط البترولي في الجزائر قبل الاستقلال من خلال النقاط التالية:[3]

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص21.

[2] وري نبيلة، **استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ,2012, ص62.

[3] يسرى مُحَمَّد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية القاهرة 1992، ص 20-24.

لقد كانت أولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول عام 1913في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الغربية التي ظلت تتبع أطماعها الاستغلالية تابعت بذلك أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "فطرني" ثم حقل "برقة"بالقرب من عين صالح عام 1952,ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية أنه لابد من استغلال الثروات البترولية للجزائر وسعت للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب.

وبالفعل نجحت هذه الشركات في سلسلة من الاكتشافات بدأت بحقل "إيجليس"عام 1954 و "حاسي مسعود "سنة 1956المكتشف من طرف شركة البترول الفرنسية –الجزائر "والشركة الأصلية للتنقيب عن بترول الجزائر واستغلاله، ونظرا لأهمية الحقل صرحت فرنسا أنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر ليتم الاستغناء عن بترول الشرق الأوسط صاغت فرنسا أهدافها الاستعمارية والاستغلالية للثروات الوطنية في شكل مواد صدرت باسم قانون البترول الجزائري رقم1111/58في 1958/11/2 وشمل ما يلي:

- وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات البترولية.
- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتمثل حوالي 20% عن الأسعار المعلنة.
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية.
- خصم 27.5بالمئة من إنتاج البترول تحت بند" احتياطي إعادة تجديد الحقول" أو "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل إلى حساب الضرائب أو الأرباح.

ثانيا: البترول بعد الاستقلال (1962–1999)

1– اتفاقيات 1962:

أهم المسائل البترولية التي تضمنتها اتفاقية إيفان هي:[1]

- إلغاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.
- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.
- يعتمد على الفرنك الفرنسي في عملية الفصل في المنتوجات البترولية.
- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في النزاعات البترولية.

إلا أن هذه الاتفاقية لم تأتي بالجديد ذلك لأن السيطرة الوطنية على الثروات لم تتحقق وبقية الجهود والمساعي لإخراج الجزائر من السيطرة الاقتصادية، ويعتبر أهم حدث كان بعد الاتفاقية وتحديد في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للبترول "سوناطراك"

[1] حسين عبد الله، البترول العربي، **دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة العربية**، القاهرة 2003، ص 112.

2- اتفاقية جويلية 1965:

نتيجة للنصوص المخالفة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة باتفاقية إيفان، التي منحت لفرنسا حقوقا تتنافى مع استقلال الجزائر وسيادتها على الثروات الطبيعية، ولذلك طالبت الجزائر إجراء مفاوضات مع الجانب الفرنسي لوضع أسس جديدة، وكان الهدف من وراء إجراء هذا الحوار ما يلي:[1]

- طبقا لهذه الاتفاقية الجديدة تقرر أن تحسب الضرائب في المستقبل على أساس الأسعار الحقيقية، وإنما على أساس سعر معين يقرب كثيرا من السعر المعلن، وهذا النص يحمي الجزائر من التقلبات التي تتعرض لها أسعار البترول الخام في الأسواق.
- كذلك تم نبذ قاعدة اقتسام الأرباح مناصفة إلا فيما يتعلق بالغاز الطبيعي وتكون الأرباح 53% فيما بين 1965و 1967 ثم تصبح 54% في عام1969.
- إلغاء نسب الاستهلاك ووضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة، واستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.[2]

3- مرحلة التأميمات:

لقد حرصت الجزائر منذ الاستقلال على استعادة الثروات البترولية الطبيعية وممارسة دورها الاقتصادي الحقيقي، ويمكننا تقسيم مراحل التأميم البترولي إلى مرحلتين كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** كانت بداية التأميم من خلال شبكة البيع التابعة لشركة "بريتيش بتروليوم" كما قامت الدولة أيضا بفرض رقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير، حيث كان ذلك عام 1967, وأيضا أبرمتاتفاقية جيتي 14 أكتوبر 1969 والتي أصبحت شركة سوناطراك دور التعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي و ارتفعت حصة سوناطراك بسبب قرارات التأميم للشركات الأجنبية سنة1970.وإعلان الجزائر عن زيادة في سعر البرميل من البترول إلى دولارين و95% بتاريخ 21-07-1970.[3]
- **المرحلة الثانية:** بعد المفاوضات المستمرة بين فرنسا والجزائر قررت الجزائر اتخاذ قرار بتأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز، كما منح القانون الذي صدر في 24 فيفري 1971شركة سوناطراك الوطنية دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 5 % على الأقل، وإلزام الشركات المختلطة على جعل مقرها الرئيسي بالجزائر، وأمام هذه الإجراءات حاولت فرنسا عرقلت الجزائر باتخاذها يلي:
  - سحب جميع الموظفين الفرنسيين من الحقول.
  - القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري.

---

[1] راشد البراوي، **حرب البترول في العالم، مكتبة الاتحاد العربية**، القاهرة، ص 266-268.

[2] يسرى أبو العلا، **مرجع سبق ذكره**، ص 273.

[3] – حليمي حكيمة ،**الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار و العوائد النفطية خلال الفترة (1973-2004)** ،رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير جامعة الجزائر ،2008، ص 128.

- وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك الدولية.

ولكن كل هذه الإجراءات لم تمس سوناطراك بأي ضرر بدورها تحملت المسؤولية الكاملة في إنجاز الاعمال البترولية.

ثالثا: قطاع المحروقات والإصلاحات (2000 إلى غاية يومنا هذا)

عرف هذا الأخير تطورا نتيجة الإصلاحات الهامة في تعديل واستحداث قوانين و مؤسسات مكانتها من استرجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية وتمثلت فيما يلي:[1]

1- الإصلاح المؤسساتي: برزت هذه الإصلاحات في شكل قوانين تخص قطاع المحروقات من بينها:

- قانون متعلق بالطاقة وشمل عدة تدابير وإجراءات متخذة سعيا لترشيد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة (قانون رقم 99-09المؤرخ في 28 جويلية 1989).
- قانون متعلق برفع الاحتكار على استغلال منشأة نقل المحروقات وكذلك فتح مجال الاستثمارات مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب وأيضا توسيع المنافسة وعدم التمييز (قانون رقم 05-07- المؤرخ في 28 أبريل 2005).
- وجاءت كذلك المادة 09 من القانون المخصصة لتسعير البترول الخام، حيث يحسب داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات لعشر سنوات.

2- تطوير مصادر المحروقات:

- **تطوير جهد البحث:** ساعدت إصدار المناقصات المفتوحة من خلال نشرة المناقصات كل أسبوع لقطاع الطاقة والمناجم في تقليص مدة المفاوضات بحيث ساهم في زيادة العقود المبرمة تصل إلى 40 عقد مع الشركاء الأجانب خلال 6 مناقصات دولية في خمس سنوات وسجل51 اكتشاف للمحروقات.
- **زيادة الاحتياطات المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن:** بلغت احتياطات المؤكدة ب 11.35 مليار برميل من البترول الخام و4550مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وتعتبر منخفضة مقارنة بالدول العربية لهذا تسعى شركة سوناطراك إلى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع الخاصة.
- **تطوير الهياكل القاعدية من خلال التكرير:** تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاب هي سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، حاسي مسعود.
- **تمييع الغاز الطبيعي وغاز البترول:** تملك سوناطراك طاقة تحويل وتمييع الغاز الطبيعي مقدرة ب 24 مليون طن من الغاز السائل و9.2 مليون طن من غاز البترول الموجه للتصدير. النقل ارتفاع طول

[1] حليمي حكيمة، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

شبكة النقل بواسطة أنابيب والسعي لتطوير الموانئ البترولية وإنشاء شركة تسيير واستغلال الموانئ البترولية من شركة سوناطراك وشركة تسيير الموانئ.

المطلب الثالث: تطور أسعار البترول

أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول في الجزائر

➢ **تطورات أسعار البترول في الجزائر خلال مرحلة الثمانينات:**

الجدول رقم (1-1) تطور أسعار البترول خلال 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
السعر	40	37	37	30.5	28.7
السنة	1985	1986	1987	1988	1989
السعر	29.5	14.68	18.8	15.4	18.53

الوحدة: دولار الأمريكي المصدر: احصائيات منظمة الأوبك

بدا سعر البترول في التراجع من 40 دولار للبرميل سنة 1980 الى 37 دولار للبرميل سنة 1981 والى 30.5 دولار للبرميل سنة 1983 ثم وصل الى 28.7 دولار للبرميل سنة 1984 ثم ارتفع الى 29.5 سنة 1985 , ويعود التراجع في الأسعار البترول من 1980 الى 1984 كنتيجة لظهور دول منتجة أخرى دول بحر الشمال أدى الى زيادة العرض في السوق البترول.

وفي عام 1986 تدهورت أسعار البترول الخام بشكل ملحوظ الى 14.68 دولار للبرميل مما أدى إلى حدوث أزمة حدة لدى الدول المنتجة والمصدرة، ولم تنخفض أسعار البترول سنة 1986 فجأة وإنما كانت نتيجة الاستراتيجية طبقتها الدول المستوردة للبترول بعد الأزمة النفطية الأولى 1973, حيث منذ نهاية 1982 عرف الطلب على البترول انخفاضا للأسباب التالية:[1]

- ❖ عدم تجانس الدول المصدرة للبترول الأعضاء في منظمة "الأوبك" واختلاف ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مما أدى إلى اختلاف مصالح وإضعاف دور المنظمة في السوق النفطية.
- ❖ المنافسة الشديدة التي لقيتها دول " الأوبك" بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج،[2] فبعد ان كانت تسيطر على 85% من الإنتاج العالمي للبترول تقلصت تلك النسبة إلى 60%.
- ❖ عدم التزام الدول الأعضاء في الأوبك بالحصص والأسعار الرسمية.
- ❖ توسع المعاملات في السوق النفطية طويلة الأجل والبورصات مما فتح المجال أمام المضاربة على أسعار النفط وزيادة تقلبها وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط.

---

[1] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة (1986-2008)**، مذكرة ماجيستر، نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، الجزائر ,2009 ص 82-83.

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره,2006,ص68.

ثانيا: تطورات أسعار البترول خلال مرحلة التسعينات

الجدول رقم (1-2) تطور أسعار البترول خلال 1990-1998

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
السعر	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.40	21.33	19.62	13.02

المصدر: التقرير المستوى لمنظمة الأقطار العربية الأوبك

كانت لحرب الخليج في بداية التسعينات أثر مباشر على أسعار البترول، وبذلك ضاعفت دول "الأوبك" مداخلها بثلاث مرات.

فقد ارتفعت أسعار البترول خلال عام 1990 من 20 دولار للبرميل في شهر جانفي الى 34.3 دولار للبرميل في شهر أكتوبر وقد عادت الى مستوى 26.2 دولار في الشهر الاخير من العام. والسبب الرئيسي وراء تلك القفزة الملحوظة في الأسعار هو توقف صادرات دولة الكويت عام 1990. وخلال العامين 1991-1992 انخفضت أسعار بنسبة 8.8% ما يعادل 3.7 دولار للبرميل مقارنة بعام 1990 لتستقر عند مستوى 18.5 دولار للبرميل ويعود ذلك لوصول انتاج بلدان الأوبك الى اعلى مستوى له منذ عقد مضى وهو25.3 مليون برميل يوميا.[1]

وخلال العامين 1993-1994 انخفضت الأسعار بمقدار 2 دولار للبرميل مقارنة بمستوى عام 1992 لتصل الى 16.3و15.5 دولار للبرميل على التوالي كما ارتفع متوسط أسعار البترول من 17 دولار لبرميل عام 1995 الى 20.2 دولار للبرميل في عام 1996, وقد وصل الانخفاض ليصل الى 18.8 دولار للبرميل في عام 1997. وقد عاد هذا الانخفاض الى 10دولار للبرميل في ديسمبر 1998.

وتتلخص اهم أسباب هذه الازمة لانخفاض أسعار البترول فيما يلي:[2]

- حالة انكماش اقتصاديات دول جنوب شرق اسيا جراء الازمة المالية الاسيوية التي مست تلك الدول، وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز مشاكله، مما انخفض من طلبها على البترول بشكل كبير بسبب نقص استهلاك الطاقة فيها وخاصة البترول.[3]
- زيادة المخزون البترولي للدول المستهلكة للبترول لعب دورا في التأثير العرض البترول العالمي الذي ارتفع عام 1998 مما أثر سلبا على الأسعار.
- استمرار تدفق الامدادات البترولي من الدول خارج الأوبك بالمعادلات القصوى الأمر الذي انعكس على مواصلة بناء المخزونات البترولية وبلوغها اعلى مستوى لها منذ 1992.

---

[1] عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط واهميته في استقرار الأسعار**، مجلة صادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 140-2012 ,ص25-26.

[2] حمدي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص90-91.

[3] شرفي جوهرة، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**، مذكرة ماجستير، القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ,2003,ص16

ثالثا: تطورات أسعار البترول من فترة 2000 الى يومنا هذا

عرفت أسعار البترول تقلبات حادة لم يألفها السوق البترولي منذ سبعينيات القرن الماضي، فخلال النصف الثاني من عام 2000 أخذت الحركة العسكرية في الأسعار في الدوران نظرا لزيادة المعروض البترولي، وعدم التزام بعض الدول المنتجة بحصص الإنتاج المقررة، وكذا تزايد ضخ البترول العراقي في إطار ما يسمى "صفقة البترول مقابل الغذاء" وان هذا السعر ضل يتراوح ما بين 29 و25 دولار للبرميل خلال عام كله.[1]

بحلول شهر مارس من نفس السنة تبنت أوبك ما يعرف بالية ضبط الأسعار، بحيث لا تنخفض الأسعار ما دون 22 دولار للبرميل ولا تتجاوز 28 دولار للبرميل، ومن ثم ارتفع السعر خلال الفترة 2000-2003 الى نحو 25 دولار في المتوسط، وان كان لم يتجاوز في قيمته الحقيقية 15.5 دولار.[2]

في مطلع عام 2000 شهد الاقتصاد العالمي تراجعا شديدا في معدلات نموه، حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها منذ 8 سنوات من قبل، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر2001 لتزيد من حدة هذا التباطؤ الذي أثر بشكل محسوس على الطلب البترول الخام. فلقد شهدت مستويات أسعار انخفاضا بنسبة 16% خلال الأشهر الأولى من سنة 2001مقارنة بمستويات سنة 2000 , حيث بلغ معدل السعر 23.1 دولار للبرميل عام 2001 بعد ان بلغ 27.6 دولار للبرميل عام 2000. مما أدى منظمة الأوبك الى اتخاذ قرار خفض انتاجها.[3]

بحلول عام 2002 أخذت الأسعار في ارتفاع مع بداية هذا العام واستقرت منذ شهر مارس من نفس السنة الى نهايتها ضمن النطاق 22 الى 28 دولار للبرميل، ويعزى ذلك للقرارات التي اتخذتها دول منظمة أوبك على مدار العام بشان الحصص الإنتاجية، وقد بلغ متوسط السعر 243 دولار للبرميل مقارنة ب23.1 دولار للبرميل عام 2001 أي بنسبة زيادة قدرها 5.2%.[4]

بينما في الفترة من عام 2002 الى 2008 شهدت الأسواق البترول تصاعدا مستمرا في أسعار البترول الخام لتصل الى مستويات قياسية غير مسبوقة، حيث بلغ خلالها مقدار التغير في المعدل السنوي لسعر ما بين عامي 2001و2008 حوالي 71.3 دولار للبرميل. ففي عام 2005 وصلت أسعار البترول إلى أرقام قياسية غير مسبوقة، الى 60 دولار للبرميل.

في حين تراجعت الأسعار بشكل حاد في عامي 2008 و2009 بمعدل شهري وكانت النتيجة انخفاض متوسط العام للأسعار الفورية للبترول ب نسبة 11.71% شهريا ليصل الى 39.19 دولار للبرميل عام 2008 ليصل الى حوالي 33.4 دولار للبرميل عام 2009.

---

[1] عبد الخالق فاروق، **النفط والأموال العربية في الخارج**، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، طبعة 1, دار الرفاعي، القاهرة,2003, ص19.

[2] هشام بساط والاخرون، **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**، طبعة 1, دار فارس للنشر، الأردن,2007 ,ص30.

[3] إبراهيم بلقة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال فترة 200-2009**, مجلت الباحث جامعة ورقلة، العدد 12, الجزائر 20013,ص10.

[4] صندوق النقد العربي، **التطور في مجال النفط والطاقة**، التقرير العربي الموحد، الفصل الخامس، الامرات العربية,2016,ص5-6.

عاودت أسعار البترول انتعاشا مع عودة التعافي للاقتصاد بحلول عام 2010 لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011, وبلغ المعدل السنوي ذروته عام 2012 عندما وصل الى 109.45 دولار للبرميل، مسجلا بذلك نسبة ارتفاع بلغت 79.3% مقارنة بمستويات عام 2009, وبدأت أسعار البترول بالانخفاض المفاجئ خلال النصف الثاني من عام 2014 وتزايدت حدته بعد قرار منظمة الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها عند مستوى 30 مليون دولار للبرميل في اليوم. ليبلغ معدل النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولار للبرميل، مسجلا بذلك أدني مستوياته منذ أكثر من خمس سنوات، وهو 44.4 دولار للبرميل. ويرجع هذا الانخفاض الى التطورات الجيوسياسية والنزاعات العسكرية والحروب الأهلية والظروف الاقتصادية.

اما خلال النصف الأول من عام 2015 سجلت الأسعار تحسنا نسبيا، فقد تجاوزت المعدلات الشهرية لسعر ب 60 دولار للبرميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من نفس العام بانه تراجعت الأسعار لتصل الى 40 دولار للبرميل وتواصل المسار النزولي في مطلع عام 2016.[1]

اما في عام 2017 فقد سجل سعر ارتفاعا ب 28% مقارنة بسنة 2016 , حيث تضمن انخفاض بمقدار 1.2 مليون دولار للبرميل يوميا ابتداء من جانفي 2017 ولمدة 6 أشهر، على ان يتم التجديد لستة أشهر أخرى. وجد المشاركون في اتفاق خفض الإنتاج، حاجة إلى تقليص حجم الخفض، ليبلغ تقليص الإنتاج الجديد 1.2 مليون برميل، بدلا من 1.8في عام 2017.

إلا أن أسعار البترول واصلت في الصعود إذ دخلت الحزمة الأولى منها في عام 2018، متعلقة بعمليات مصرفية وصادرات صناعية.

لكن اجتماعا للمشاركين في اتفاق خفض الإنتاج، استضافته الجزائر يوم 23 سبتمبر، رفض فيه المجتمعون تنفيذ أية زيادات في الإنتاج، والإبقاء على الأرقام الحالية، حتى نهاية 2018.

وتفاعلت أسعار البترول مع التصريحات القادمة من الجزائر، ليسجل 84 دولارا للبرميل، ثم 86 دولار للبرميل مع قرب دخول حزمة عقوبات ثانية، تبدأ حيز التنفيذ الشهر المقبل.

أما في سنة 2019 خسرت سعر الخام الجزائري حوالي 10 دولار حيث بلغت 64.49 دولار للبرميل بسبب تراجع الطلب في الأسواق الدولية لاسيما تحت تأثير الحرب التجارية، وفي سنة 2020 انخفض الى غاية 42.12 دولار للبرميل.

[1] جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على الأسواق النفطية العالمية**، صندوق النقد العربي، الامرات العربية، 2015 ،ص20.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل إلى عموميات حول البترول ومن خلالها تعرفنا على البترول أصله ونشأته وأهميته في الاقتصاد ومكانة البترول التي هي سبب في العديد من الصراعات الدائمة بين الدول المنتجة والمستهلكة ومدى قوته ليصبح أداة للهيمنة والسيطرة على هذه الثروة وامتلاكها ليكون محدد مصير كل دولة ويبين مدى رقيها وازدهارها.

ومن خلال دراستنا لقطاع المحروقات في الجزائر، وبرزت أهمية البترول في تحريك النشاط الاقتصادي بصورة جيدة وذلك بسبب اعتمادها بدرجة كبيرة على صادراتها في البترول يرجع ذلك إلى عدة أسباب من خلالها الموقع الجغرافي الذي يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية وأيضا جودة البترول الجزائري جعلته ذو قدرة تنافسية في غاية الأهمية.

الفصل الثاني: المستوى العام للأسعار وأثره على الاقتصاد الوطني

مقدمة الفصل:

يعد المؤشر العام للأسعار من بين أهم المؤشرات المعتمدة في متابعة الظرف الاقتصادي لأي بلد، إذ أنه يمكن من توفير الإعلام حول الضغوطات التضخمية في مختلف قطاعات الإنتاج والتوزيع. ويعتبر أحد الوسائل الإحصائية الهامة التي تعتمد في الدراسات الاقتصادية وفي تقييم الناتج الإجمالي المحلي الخام بالأسعار الحقيقية والتي تعطي له أولوية كبيرة أي دولة، وبمأن دراستنا حول البترول في القطاع الجزائري سوف نتطرق إلى ما يخص هذا الأخير وبعض المفاهيم حول الجزائر. ومن هذا المنطلق سنتناول من خلال ثلاث مباحث وهي:

- مفاهيم حول المؤشر العام للأسعار والعوامل المؤثرة في تحديد السعر.
- المستوى العام للأسعار في الجزائر.
- تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار.

المبحث الأول: مفاهيم حول المؤشر العام للأسعار

تمهيد:

يعتبر المؤشر العام للأسعار بسياساته والقرارات المتصلة به من العناصر المكون للمزيج التسويقي، حساسية بنسبة للقطاع العام والخاص، ويمكن القول ان لمؤشر العام للأسعار بعد تسويقي فعليه يتم بناء السياسات والاستراتيجيات التي يسعى القطاع الخاص والعام من خلالها الوصول الى أهدافه، ويمكن القول انه المحور الأساسي الذي تتركز عليه جميع العناصر.

المطلب الأول: مفهوم المؤشر العام للأسعار

يمكن ان نعرف مؤشر العام للأسعار على أساس ما يلي:

المفهوم الأول: يشير المؤشر العام للأسعار الى رقم قياسي يحسب باستخدام أسعار مجموعة كبيرة من السلع والخدمات، عمليا يتم تحديد الاتجاه العام للأسعار بواسطة اختيار عينة مؤلفة من أسعار عدد معين من السلع والخدمات بحيث تعتبر تغيرات أسعار هذه العينة ممثلة لتغيرات أسعار كافة أنواع السلع والخدمات في الاقتصاد، ويتضح لنا الاتجاه العام للأسعار من خلال تغيرات الرقم القياسي للأسعار.[1]

توجد إشكالية في قياس القدرة الشرائية للعملة فمؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القدرة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط لكنه أكثر استخداما وتوفرا، اما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن استعماله لكنه لا يصلح لقياس القدرة الشرائية للدول ذات معدلات التضخم العالية.

المفهوم الثاني: هو أداة إحصائية لقياس تغيرات مجموعة من البيانات بالمقارنة مع أساس معين وبمعنى اخر هو متوسط تغيرات في أسعار او كميات مجموعة من السلع بالمقارنة مع فترة زمنية معينة او مع سوق معينة تعتبر أساس المقارنة.[2]

وعليه فان المؤشر العام للأسعار مؤشر احصائي يقيس تغيرات أسعار السلع والخدمات من قبل المستهلك بين فترة وأخرى لذلك فهو يعبر عن القدرة الشرائية للعملة، ويوضح اتجاهات التضخم ويستخرج منه السعر الثابت في الحسابات الاقتصادية القومي.

---

[1] مروان عطوان، **أسعار صرف العملات –ازمة العملات والعلاقات النقدية الدولية**، دار الهدى، الجزائر، ص2003.

[2] إبراهيم جواد كاظم، **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق نموذجا)**، جامعة ديالي، 2011 ,ص102.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديد مؤشر العام للأسعار

أولا: أهداف مؤشر العام للأسعار

تضع المنظمات هدفًا واحدًا أو أكثر لقرارات التسعير الخاصة بها بناءً على أهدافها العامة، والتي تُشتق منها أهداف التسويق، ثم يتم اشتقاق أهداف المؤشر العام للأسعار، والتي تساعد في تحديد معاملات النتيجة الأولية لقرارات مؤشر العام للأسعار.

يتم تصنيف اهداف مؤشر العام للأسعار على النحو التالي:[1]

❖ **الأهداف المتعلقة بالربح:**

- دفع تكلفة توصيل المنتج وإتاحته للمستهلكين.
- تحقيق اهداف أصحاب رؤوس الأموال من عملية الاستثمار.
- الحصول على عائد مناسب من الأموال التي تطلبها المؤسسة.

❖ **الأهداف المتعلقة بالمبيعات:** تشمل هذه الأهداف كل ما يلي:

1- **زيادة كمية الوحدات المباعة:**

بمعنى تحقيق أقصى عائد مبيعات من خلال الحد الأقصى لحجم المبيعات.

2- **زيادة القيمة النقدية للوحدات المباعة:**

تركز هذه الطريقة على زيادة الإيرادات الناتجة عن المبيعات، ولكن بخلاف الطريقة الأولى، ينصب التركيز على زيادة القيمة النقدية الناتجة عن تلك المبيعات عن طريق زيادة السعر.

3- **زيادة الحصة السوقية:**

مع زيادة إجمالي المبيعات على مستوى السوق ودخول منافسين جدد، يجب على المؤسسات مراقبة نسبة مبيعاتها في السوق بعناية من أجل البقاء.

❖ **الأهداف المحافظة على الوضع الراهن:**

ضمن محور الاستمرارية والوضع الراهن، يمكن إدراج عدد من الأهداف بما في ذلك:

- **التوجه نحو المستهلك:** يعتبر هذا الهدف من الأهداف المهمة حيث يضمن ولاء المستهلك واستمراريته في شراء المنتجات المؤسسية من خلال:
- مستويات الأسعار في متناول للمستهلك.
- تأكيد سمعة المؤسسة مع المستهلكين.
- خلق قيمة المستهلك للنقد المدفوع.
- **المحافظة الحصة السوقية:**

[1] بشير العلاق، **استراتيجيات التسويق**، دار زهران للنشر، الأردن,1999 ص141-147.

عندما لم تسمح ظروف البيئة التسويقية بالنمو والتوسع، كانت المؤسسة راضية عن الحافظ على حصتها السوق

- **مواجهة المنافسين:**

قد تلجا المؤسسة للحفاظ على وضعها الى الابتعاد عن المواجهة السعرية مع المنافسين والاعتماد على المنافسة غير السعرية كالترويج او تطوير منتجاتها.

- **المحافظة على صورة المؤسسة:**

للحفاظ على مكانتها قد تلجأ المؤسسة إلى تجنب المنافسة السعرية مع المنافسين والاعتماد على المنافسة غير السعرية، مثل الترويج لمنتجاتها أو تطويرها.

- **البقاء:**

يعتبر البقاء في ظل المنافسة الشرسة التي ترفقها الأسواق اليوم هدفا أساسيا عند وضع سياساتها السعرية الى درجة التسعير أحيانا بأسعار التكلفة او حتى بأسعار تغطي التكلفة المتغيرة فقط وذلك في الحالات التالية:

- المنافسة الحادة.
- وجود طاقة إنتاجية كبيرة معطلة.
- اضطراب أوضاع المؤسسة نتيجة ظروف اقتصادية طارئة.
- تغير رغبات واذواق المستهلكين.

ثالثا: العوامل المؤثر في تحديد المؤشر العام للأسعار

يمكن تقسيم العوامل التي يمكن ان تؤثر في تحديد المؤشر العام الأسعار إلى نوعين:

❖ **العوامل الداخلية:**[1]

يقصد بالعوامل الداخلية تلك العناصر ذات الصلة بالمؤسسات ذاتها والتي تكون السيطرة عليها أكبر مما هو عليه الشأن بالنسبة للعوامل الخارجية. ومن أبرز تلك العوامل الداخلية:

1 – **الأهداف:** يتوقف تحديد المؤشر العام للأسعار المناسب في كثير من الأحيان على الأهداف التي يسعى مؤشر العام للأسعار إلى تحقيقها وفقا لاستراتيجية المؤسسة والتسويق بشكل خاص.

➢ **هدف البقاء:** يمثل البقاء هدفا رئيسيا لأي مؤسسة لاسيما تلك التي تواجه منافسة واحدة وحاجات ورغبات متغيرة عند المستهلكين مما يجعل هذا الهدف أهم أحيانا من تحقيق الأرباح لدرجة البيع بالتكلفة لحين زوال الظروف وتحسينها وهكذا يكون هدف البقاء محددا لمؤشر العام للأسعار.

➢ **الحصة السوقية:** يمكن ان يكون هدف القطاع العام او الخاص تحقيق حصة سوقية أعلى أو المحافظة على الحصة السوقية الحالية لذلك يكون المؤشر العام للأسعار مدخلا ملائما من خلال ما يحققه هذا الاخير في توسيع سوق المنتوج وزيادة عدد المشترين لفئات تكون خارج او داخل السوق.

[1] https://www.startimes.com/?t=29206392 2022/05/16

➢ **القيادة السعرية:** تحاول المؤسسة تبعا لهذا الهدف ان تضع اسعارا بمستوى يتعذر على المؤسسات الأخرى تجاوزه سواء كان سعرا منخفضا يسمح بقيادة السوق من خلال توافق خصائص المنتوج الملائمة لحاجات المستهلك الذي يبحث عن السعر الأقل، كما يمكن ان تتم أيضا قيادة السعر في القطاع السوقي من خلال الأسعار المرتفعة لاسيما بالنسبة للسلع الخاصة.

➢ **قيادة الجودة:** يدفع هدف التميز بالجودة المؤسسة الى تحديد المؤشر العام للأسعار اعلى مرتبط بالتكلفة الأعلى، فالمؤسسة التي تسعى الى تمييز منتجاتها من خلال الجودة يتطلب منها الامر بدل المزيد من التكاليف للتطوير والابتكار والتحسينات مما يجعل التكاليف الكلية للمنتوج مرتفعة مقارنة بالمنتجات المنافسة وهذا ما يدفعها لان تحدد مؤشر العام للأسعار مرتفعا للمنتجات ذات جودة عالية للعلاقة الطردية النسبية بين الجودة والمؤشر العام للأسعار.

2-المزيج التسويقي: يجب ان تتخذ قرارات مؤشر العام للأسعار بصيغة التكامل مع العناصر الأخرى لاستراتيجية لتسويق، فقرار المؤشر العام للأسعار لا يتخذ بمعزل عن التوزيع فالمؤسسة تلجا الى منح هوامش سعرية للوسطاء من اجل إنجاح المنتوج وحثهم على الترويج له.

3-التكاليف: تعتبر التكاليف عاملا محددا للمؤشر العام للأسعار حيث تؤثر على سياسة الأسعار المطروحة، وتأخذ التكاليف بشكل عام شكلين:

➢ **التكاليف الثابتة:** هي التكاليف التي لا تتغير مع تغير حجم النشاط فهي مرتبطة ببنية او هيكل المؤسسة وبالتالي فهي لا تتغير عندما تبقى تلك البنية على حالها ومن خواصها انها متغيرة بالنسبة للوحدة المنتجة.

➢ **التكاليف المتغيرة:** هي التكاليف التي ترتبط مباشرة بحجم الإنتاج ومن خواصها انها ثابتة بالنسبة للوحدة المنتجة.

4-درجة اختلاف المنتوج: يكون للمؤسسات التي تتميز منتجاتها بمزايا متفردة وتختلف عن المنتجات المنافسة حرية أكبر في تحديد المؤشر العام للأسعار.

5-مكان المنتوج في دورة حياته: يتأثر سعر المنتوج بالمرحلة التي يمر بها في دورة حياته، فكل مرحلة تتميز بسياسة سعرية تناسبها.

➢ **مرحلة التقديم:** يكون امام اقطاع العام او الخاص في هذه المرحلة ثلاثة خيارات سعرية:

- تسعير المنتوج بنفس مستوى المؤشر العام للأسعار الجاري.
- تقديمه للسوق بسعر مرتفع.
- عرض هذا المنتوج الجديد بسعر منخفض مقارنة بأسعار المنتجات المماثلة.

➢ **مرحلة النمو:** تميل أسعار المنتوج خلال هذه المرحلة الى الانخفاض جراء ضغط المنافسين.

➢ **مرحلة النضج والاشباع:** تحاول المؤسسة تثبيت أسعار المنتوج او تخفيضها بشكل طفيف من اجل المحافظة على الحصة السوقية.

➢ **مرحلة الانحدار:** تسعى المؤسسة في هذه المرحلة إلى اعتماد استراتيجية التصفية له وتخفيض سعره للمساهمة في انخفاض المخزون.

6-الاعتبارات التنظيمية: يتأثر سعر المنتوج بالجهة التي تقرر المؤشر العام للأسعار، فبعض المؤسسات تضع الية معينة تعتمد من قبل مختلف المستويات التنظيمية، بينما تمنح المؤسسات أخرى صلاحية قرار المؤشر العام للأسعار لمدير التسويق والبعض الاخر يخول لمندوب البيع للسلع الصناعية بالتفاوض على تحديد السعر مع وضع حدود دنيا وعليا.[1]

7-الموارد المتاحة: القدرات المالية والبشرية والمادية المتاحة تختلف من وكالة إلى وكالة. لذلك يتأثر سعر المنتج بهذه الإمكانيات، وتؤثر حدوده على حرية صناع القرار بشأن السعر من خلال تقييد المرونة، فعندما تكون القدرات المالية كبيرة، يمكن للمؤسسات، على سبيل المثال، التلاعب بالأسعار ودخول الأسواق بقوة. السوق حيث يمكنه تحمل انخفاض الأسعار.

❖ **العوامل الخارجية:**

تتمثل هذه العوامل في كل من:[2]

1- **طبيعة السوق وحجم الطلب:** تحدد التكاليف عادة الحد الأدنى للأسعار، بينما تحدد الكمية المطلوبة غالبًا الحد الأعلى للسعر، لذلك قبل تحديد الاسعار، يجب على المؤسسة فهم العلاقة بين السعر والطلب وحجم الإنتاج في أشكال السوق المختلفة. بناءا على الاتي:

❖ **التسعير في ظل اشكال السوق المختلفة "المنافسة":** تختلف سياسات المؤشر العام للأسعار باختلاف شكل السوق الذي تتعامل معه، فنحن نميز بأربعة أشكال للسوق وهي:

- **سوق المنافسة الكاملة:** يتميز هذا السوق بوجود عدد كبير من المشترين والبائعين وعدم القدرة على التحكم في السعر حيث أن الأمر كله يتوقف على تجانس المنتج في السوق وفهم جيد للعرض والطلب والسعر من نوعه.
- **سوق منافسة الاحتكارية:** من خصائص هذا السوق:
  - ✓ وجود عدد كبير من المشترين والبائعين.
  - ✓ التعامل مع منتجات غير السعرية.
  - ✓ الاهتمام بالمنافسة غير السعرية.

[1] امين عبد العزيز حسن، **استراتيجية التسويق**، دار قباء لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة,2001,ص213.

[2] حنين احمد توفيق، **إدارة المبيعات وفن البيع**، **مركز** جامعة القاهرة التعليم المفتوح,2001,ص 131-135.

في حين ان التسعير في مجال هذا السوق فيتم التحكم في السعر عبر إضافة ميزات تنافسية للمنتجات متميزة عن غيرها من المنتجات التنافسية.

- **سوق احتكار القلة:** يتميز هذا السوق بوجود عدد قليل من البائعين يسيطرون عليه، الاهتمام بالمنافسة السعرية ووجود عوائق للدخول اليه، اما عن سياسة التسعير فتحدد من قبل البائعين وأحيانا بالإنفاق فيما بينهم، ويصاحب عملية التسعير حذر شديد جدا حيث إذا حاول أحدهم رفع السعر ترك ليخسر حصته السوقية اما إذا حاول تخفيض سعره فالكل مجبر على انتهاج ذلك أيضا.
- **سوق الاحتكار الكامل:** نذكر بعض من خصائص هذا السوق:

✓ وجود بائع واحد في السوق.

✓ عدم وجود بديل للمنتجات المباعة.

2-قناعة المستهلكين بالسعر والقيمة: يعتبر الزبون الغاية والوسيلة في تحقيق اهداف المؤسسة وفقا للمفهوم التسويقي الحديث حيث له دور الحاسم في عملية التسعير لا يمكن اهماله فهو الذي يقرر الشراء او الامتناع بالسعر المحدد.

يجب على متخذي القرار في التسعير ان يتفهم سلوك المشتري تبعا لكل من:[1]

➢ **درجة حساسية الزبون للسعر:** يختلف المستهلكون في درجة ردة الفعل إزاء حركة سعر المنتوج للأعلى او الأدنى.

➢ **الصورة الذهنية للمنتوج عند المستهلك:** تؤثر الصورة الذهنية للمنتوج في مدى قبول المستهلك للسعر فكلما كانت إيجابية كلما كان هذا الأخير مستعدا لدفع أسعار أعلى مقابل الحصول على المنتوج والعكس.

➢ **درجة الربط او الادراك للسعر والمنافع المتوقعة:** يقوم المستهلك غالبا بادراك المنافع المتوقعة وإدراك السعر والربط بينها للوصول الى مستوى القيمة المضافة التي يحصل عليها ثم يقرر الشراء من عدمه.

3-تحليل العلاقة بين السعر والطلب: هناك علاقة واضحة بين السعر والطلب المتوقع حيث يزداد حجم الطلب بانخفاض الأسعار والعكس صحيح ونستثني من هذه القاعدة السلع الخاصة حيث نجد ان الطلب يزداد مع زيادة الأسعار، كذلك الحال بالنسبة للسلع الرديئة لاعتقاد بجودتها المتدنية لذا يقل الطلب عليها رغم انخفاض سعرها.

4-العوامل الاقتصادية: تتأثر قرارات التسعير بالحالة الاقتصادية السائدة في البلد سواء كانت داعمة وإيجابية او سلبية نتيجة لعدم الانتعاش الاقتصادي مما يجعل القرارات التسعيرية تتأثر للكثير من العوامل من بينها:

[1] على الجياشي، مرجع سبق ذكره، ص48-50.

- **التضخم:** يمر السوق في الحالات التضخم بارتفاع الأسعار وعليه يكون على المسوقين تكثيف الجهود في دعم المراكز السوقية.
- **الانكماش:** يمر الاقتصاد بهذه الحالة مما يستوجب على المؤسسات التدخل في تخفيض الأسعار من اجل المحافظة على الطلب في الحد الأدنى والمحافظة على الإنتاج بأحجام مقبولة.
- **الكساد التضخمي:** قد تترافق حالات الكساد والتضخم فلمؤسسة قد تواجه ارتفاع الأسعار نتيجة التضخم ونقص الطلب في ان واحد، لذا عليها ان تحاول تخفيض تكاليفها وتخطيط هامش الربح وحماية أسعارها من الاندفاع للأعلى للمحافظة على الطلب.

5- الاعتبارات الأخلاقية: يراعى في اتخاذ القرارات التسعيرية لبعض السلع الجانب الأخلاقي والمتمثل في تطبيق المسؤولية الاجتماعية للتسويق، والتي تأخذ في الاعتبار حاجات المجتمع ومدى مساهماتها في تحقيق الرفاهية له بأقل التكاليف لاسيما السلع الضرورية إضافة الى القيود القانونية التي تفرضها الدولة على أسعار السلع.

المطلب الثالث: طرق تحديد المؤشر العام للأسعار

تتبع المؤسسة الكثير من الطرق في تحديد أسعارها من اجل الوصول الى أهدافها وتتمثل هذه الطرق فيما يلي:

1- التسعير على أساس التكلفة:

نقوم أولا بتعريف موجز لتكلفة الموارد التي هي تقوم بتحقيق هدف معين والذي يتمثل في عملية انتاج السلعة او الخدمة وهي قاعدة الأساسية المتخذة في عملية اتخاذ القرارات التسعيرية.

سوف نقوم بتطرق بشكل صغير الى طريقة الكلاسيكية في حساب سعر التكلفة:[1]

❖ **طريقة التكاليف الكلية:** تكمن طريقة التكاليف الكلية في كل من:

- تحليل عناصر التكاليف حسب طبيعتها مثل "مواد أولية مستهلكة...الخ", وأيضا من جهة أخرى حسب وظائف المؤسسة مثل" التموين والإنتاج.. الخ".
- فصل التكاليف حسب علاقتها بالمنتوج الى تكاليف مباشرة وغير مباشرة، والمقصود بالتكاليف المباشرة انها ترتبط بالمنتوج أي من الممكن ان تخصص أيها او الى نشاط معين به مباشرة من غير استعمال عمليات حسابية.
- تحميل وحدات المنتجة بكل تكاليف الفترة.
- معالجة تكاليف المباشرة باستعمال طريقة الأقسام المتجانسة.

❖ **طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة:**

[1] عبد الله عبد العظيم هلال، **مقدمة في اساسيات محاسبة التكاليف**، دار الجامعة الجديدة، مصر,2002,ص19.

تسمح هذه الطريقة بتحميل التكاليف الثابتة الاجمالية للدورة بصفة تتناسب مع حجم نشاط المؤسسة أي تتم على الوحدات المنتجة بالقدر الملائم لها من التكاليف الثابتة.

➢ **مبادئ الطريقة:**

- فصل التكاليف الثابتة عن باقي التكاليف
- تحديد معامل التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة حيث:

معامل التحميل العقلاني

- حساب الفرق بين التكاليف الثابتة الفعلية والتكاليف الثابتة المحملة عقلانيا.
  - اذا كان معامل التحميل العقلاني < 1 يعني ان هناك ربح الفعالية.
  - اذا كان معامل التحميل العقلاني > 1 يعني ان هناك تكلفة البطالة.
  - تتميز طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بمجموعة من المزايا مع وجود بالمقابل نقائص تسجل عليها ومنها ما يلي:

❖ **طريقة التكاليف المتغيرة:**

تتمثل مبادئ طريقة التكاليف المتغيرة إذا في:

➢ الفصل بين التكاليف الثابتة والمتغيرة.

➢ توزيع التكاليف المتغيرة على مرحلتين:

- تخصيص التكاليف المتغيرة المباشرة.
- توزيع ثم تحميل التكاليف المتغيرة غير المباشرة انطلاقا من الأقسام المتجانسة.

2- التسعير على أساس السوق:

يعتمد هذا النهج بشكل أساسي على أسعار المنافسين؛ أي أن التسعير هو بالضبط نفس سعر المنافس، أو أكثر أو أقل من سعر المنافس، اعتمادًا على طبيعة السلعة، أو ظروف الطلب، أو الأهداف المقصودة من المشروع.[1]

[1] https://mawdoo3.com/%D8%B7%D8%B1%D9%82_%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D8%B1 2022/05/16

المبحث الثاني: المستوى العام للأسعار في الجزائر

تمهيد:

يمثل المستوى العام للأسعار قيمة أسعار جميع السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية، ويعتبر استقرار الأسعار أحد الأهداف الرئيسية للسياسة السعرية، نظرا لان الارتفاع فيها يؤدي الى حدوث اختلالات اقتصادية التي بإمكانها ان تزعزع الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم العام للأسعار، سياسة الأسعار في الجزائر، إضافة الى طرق قياس المستوى العام للأسعار.

المطلب الأول: سياسة الأسعار في الجزائر

أولا: تعريف السياسة السعرية

سياسة الأسعار هي الإجراء الفعلي الذي تتبعه المؤسسة لتحقيق هدف السعر المعلن. تعرف سياسة الأسعار بأنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والمقاييس لتحديد السعر المناسب لمنتجات الشركة، ولضمان تحقيق أهداف الشركة خلال فترة زمنية محددة".[1]

ثانيا: أنواع السياسات السعرية

تواجه المؤسسات مشاكل التسعير عند إطلاق المنتجات، ومن الناحية العملية، هناك نوعان من سياسات الأسعار. يمكن للمؤسسات اتباع سياسة الحد الأعلى أو سياسة الحد الأدنى للسعر.

❖ **سياسة الحد الأدنى من السعر (كشط السوق):**

في بداية طرح منتج جديد في السوق، لوحظ أن بعض المستهلكين كانوا على استعداد لدفع ثمن باهظ لإرضاء دوافعهم للتميز والمفاخرة، في الوقت المناسب فقط لإتاحة الفرصة لعرض المنتج الجديد بأعلى سعر. قبل أن تواجه المؤسسة ضغوطا تنافسية السعر المحتمل.

1- الحالات الممكنة لإتباع سياسة كشط السوق

يمكن إتباع هذه السياسة في الحالات التالية:

- رغبة المؤسسة في استرداد الاستثمارات الموضوعة في البحث والتطوير بسرعة.
- ضعف مرونة الطلب على السلعة خاصة في المراحل الأولى من دورة حياتها.
- حالة تقسيم السوق إلى فئات حسب الدخل والقدرة الشرائية.

2- مزايا سياسة السعر الكاشط:

[1] - زرقانوفاء، "**أثر السعر على غرار شراء سلع التسوق**"، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة البويرة 2013، نقلا من رضوان حمود العمر، ص 276.

تعتمد سياسة الأسعار هذه على استرداد الحد الأقصى من الموارد المالية المستثمرة في إنتاج وتسويق سلع جديدة، بالإضافة إلى أن حساسية أسعار المروجين غير موجودة أو ضعيفة جدًا، لذا فإن احتياجات الاستحواذ كبيرة وبسهولة.

ويمكن ذكر مزايا هذه السياسة في النقاط التالية:

- تعد الأسعار المرتفعة طريقة فعالة لتقسيم السوق إلى شرائح ذات مرونة سعرية مختلفة للطلب.
- تعتبر سياسة الأسعار الكاشطة من أكثر السياسات أمانًا، إذا شعرت الحكومة أن السعر مرتفع للغاية، فيمكنها ببساطة خفض السعر حتى يصل إلى مستوى رضا المستهلك، المستوى المستهدف. علاوة على ذلك، غالبًا ما يكون المستهلكون حساسين عندما يتم عرض السلع بأسعار منخفضة، وبعد ذلك تقوم المؤسسة برفعه مما قد يؤدي إلى عدم رضاه وإعراضه أو تحوله إلى المنافسين.

❖ **سياسة الحد الأدنى من الأسعار**

وتعرف أيضا بسياسة التغلغل في السوق وتقوم هذه السياسة بطرح السلع الجديدة بأسعار منخفضة لفترة زمنية محددة بهدف اكتساح السوق بأقصى سرعة ممكنة يتطلب نجاح هذه السياسة في التسعير إنتاج أو عرض أكبر كمية ممكنة من الوحدات المنتجة مع تحقيق حصة سوقية كبيرة.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي تطبق هذه السياسة لا تستطيع بسهولة تطبيقها بشكل تلقائي بل عليها اتخاذ سلسلة من الخطوات المتدرجة تتمثل في تطوير نوعي في المواصفات الخاصة بالسلعة مع ترويج كثف في أسواق جديدة للسلعة والهادفة لإنجاح مثل هذه السياسية السعرية.

ثالثا: السياسات السعرية في الجزائر

قبل التعرض لدراسة تطور المستوى الأسعار فإنه من الأفضل تناول أنظمة الأسعار التي سادت، حيث أنه ومنذ الاستقلال فقد عرف عدة تغيرات انعكست أولا وقبل كل شيء الخيارات الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، ويمكن عرض مختلف هذه السياسات في النقاط التالية:[1]

1- **نظام الأسعار المطبق:**

لقد كانت الفترة التي عقبت الاستقلال تتميز باستمرار نظام الأسعار السائد خلال العهد الاستعماري، حيث يتم تدخل من طرف الدولة لتحديد أسعار السلع المستوردة، السلع الزراعية وغير الزراعية وقد كان هذا النظام يهدف إلى حماية الطبقات الفقيرة التي كانت تشكل أغلب السكان آنذاك، حيث نجد خلال هذه الفترة أربعة أنظمة وهي:

[1] اسمعيل محمد دعيس، **نظرية الثمن تحديد أسعار المنتوجات وعناصر الإنتاج والتوازن في هي اكل الأسواق المختلفة**، دار اليازور، عمان، 2012، ص58-56.

➢ **نظام الأسعار المحددة:**

يطبق هذا النظام على أسعار السلع التي توصف على أنها ضرورية من الدرجة الأولى بالنسبة للسكان وتقوم وزارة التجارة بتحديد هذه الأسعار عن طريق مرسوم وزاري، حيث يتميز ب:

– أنها تحدد المدة زمنية معينة.

– أنها موحدة على كافة التراب الوطني وبدون استثناء.

➢ **نظام الأسعار الخاصة:**

وهي متعلقة أساسا بالإنتاج الزراعي حيث تهدف إلى تشجيع الفلاحين والتعاونيات الفلاحية على الإنتاج من جهة، وحماية المستهلكين من جهة أخرى لكي تكون أسعارها في متناولهم وتتمثل هذه المنتجات في المنتجات الزراعية ذات الاستعمال الصناعي، العتاد الزراعي، المواد واللوازم المستعملة في الصناعة

➢ **نظام الأسعار المستقرة:**

وهي تخص أسعار قطاع البناء والأشغال العمومية، فبهدف المحافظة على التكلفة الأصلية للمشاريع المخططة، فإن الدولة تقوم بجعل أسعار هذه المواد التي تطلبها عملية الإنجاز مستقرة، بمعنى أنها لا تتغير لفترة زمنية معينة.

➢ **نظام الأسعار المراقبة:**

وتشمل كل السلع والخدمات التي لا تدخل في أي من الأنظمة السابقة وتتم عملية المراقبة عن طريقة

– تحديد الهوامش سواء ما تعلق بالإنتاج، البيع بالجملة وبالتجزئة.

– فرض رسوم وتحديد سقف للأسعار.

المطلب الثاني: تغير المستوى العام في الجزائر

أولا: تعريف المستوى العام للأسعار

يشير مستوى السعر الإجمالي إلى سعر جميع السلع والخدمات التي تدخل التجارة، سواء كانت سلعًا استهلاكية أو سلعًا وخدمات إنتاجية. جميع العناصر التي تدخل حجم التداول. [1]

يوضح الاقتراح أن تغييرات العملة ليس لها أي تأثير على المتغيرات الحقيقية مثل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والعمالة، باستثناء فترات التعديل، والتي يتم تحديدها إلى حد كبير من خلال شروط العملة المرجعية مثل ذوق المستهلك والتكنولوجيا، وبمجرد تغيير العملة لهذه الشروط المرجعية الأساسية، تتغير العملة قسريًا من خلال آثاره طويلة المدى على متغيرات العالم الحقيقي، يترتب على ذلك أن المال ليس سوى عمل مضلل وغامض ولكنه غير متأثر بقوى اقتصادية حقيقية.

. يمكن تفسير ارتفاع المستوى العام للأسعار بالتضخم الذي يعرف على النحو التالي:

[1] –سامي السيد،**النقود والبنوك والتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية،،2018 ص121.

أولاً: يتطلب مفهوم الارتفاع المستمر طويل المدى في المستوى العام للأسعار ألا يكون الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات المختلفة سعرًا نسبيًا، أي أن سعر عدد محدود من السلع أو الخدمات يرتفع. وتبقى أسعار السلع والخدمات الأخرى ثابتة أو أقل.

يعني الوضع الأخير أن انخفاض سعر بعض السلع يؤدي إلى تحول المستهلكين إلى شراء تلك السلع، مما يقلل الطلب على السلع التي ارتفعت أسعارها، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

ثانيًا: المعنى البسيط للتضخم هو أن الارتفاع العام المستمر في الأسعار أو الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات يصاحبه انخفاض في القوة الشرائية لوحدة العملة، مما يعني أن وحدة العملة تستطيع شراء المزيد من الأشياء. بدون تضخم مما كان عليه من قبل. أقل لذلك يمكننا القول أن التضخم هو انخفاض في قيمة القوة الشرائية للنقود.[1]

ثانيا: التغير في مستوى العام للأسعار

يعني زيادة أو نقصان سعر كل أو معظم السلع والخدمات المتبادلة عبر الاقتصاد، مما يؤدي إلى تغيير في القوة الشرائية لوحدات العملة المتداولة. تعني الزيادة في الأسعار عمومًا التضخم، والذي ينعكس في انخفاض القوة الشرائية لوحدة العملة.

يتم قياس التغيرات في مستوى السعر الإجمالي من خلال مؤشر السعر الإجمالي، والذي له وظائف عديدة وفقًا لوظائف كل منها، بما في ذلك مؤشر أسعار المستهلك ومؤشر أسعار المنتجين، وكلاهما يمثل متوسط سعر المجموعة. من السلع والخدمات. ومع ذلك، فإن أهم مؤشر للأسعار هو ما يسمى بـ National Product Deflator؛ نظرًا لأنه يركز على التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي ينتجها منتج ما، وبسبب نقص المجلات المتخصصة، يميل الاقتصاديون إلى استخدام تكلفة مؤشر المعيشة لقياس التأثير على الناس يختلف سعر الحياة بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع.

تمثل الأرقام القياسية السعرية النسبة بين متوسط الأسعار لمجموعة معينة من السلع والخدمات في تاريخ معين لنفرض السنة الحالية، وبين متوسط الأسعار النفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ سابق لنفرض السنة السابقة، وهناك عدة أرقام قياسية عامة يمكن الاعتماد عليها لقياس التغير في المستوى العام للأسعار مثل الرقم القياسي الإجمالي الناتج القومي أو الرقم القياسي لأسعار الجملة أو الرقم القياسي لأسعار التجزئة أو كما يسمى بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.[2]

---

[1] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسير للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى ,2010 , ص165.

[2] – رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل لتوزيع والنشر,2003,ص 60

المطلب الثالث: طرق قياس المستوى العام للأسعار

بالرغم أن المستوي العام للأسعار آثار محسوسة إلا أنه لابد من اللجوء إلى طرق قياسه، لمعرفة الارتفاع والانخفاض فيه، ولنتمكن من تقدير آثاره المختلفة وتقييم مشاكله، وقياس المستوى العام للأسعار هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي وبقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يمكن أن يكون الحل والعلاج صحيحا، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم طرق القياس التي هي المخفض الضمني، الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي المرجح.

❖ **المخفض الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي).**

يعبر الرقم القياسي الضمني عن العلاقة بين الناتج الإجمالي المحلي بأسعار سنة الأساس معينة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ويعد مؤشرا ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد، ولعل أهمية هذا الرقم ترجع على انه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت استهلاكية أو وسيطيه أو إنتاجية، كما انه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على حد سواء.

ويمكن كتابة هذا المؤشر على النحو التالي:

حيث أن:

$$GDPdeflator = AGDP \times 100$$

NGDP : الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

RGDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

- إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكثر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت.
- أما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية اقل من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت.
- بينما إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

المطلب الثاني: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المؤشر العام لأسعار الاستهلاك)

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك، بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار، لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن احتسابه بعدة طرق أهمها:

➢ **الرقم القياسي البسيط:** يعكس هذا الرقم تكلفة الحصول على مجموعة من السلع والخدمات في سنة ما إلى تكلفة الحصول على نفس المجموعة من السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية : [2]

[1] –نزار سعد الدين السيسي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 241–242.

[2] سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، **نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 195.

الرقم القياسي البسيط= (مجموع أسعار السنة الجارية/ مجموع أسعار السنة الأساس)×10

جدول رقم (2–1): لدينا أسعار وكميات السلع افتراضية لعامين المقارن (1 +n) والأساس (n) كما يلي:

السلعة	سنة الأساس n			سنة المقارنة n+1		
	الكمية q0	السعر p0	القيم	الكمية q0	السعر p0	القيم
A	20	7	140	21	9	189
B	15	14	210	16	16	256
المجموع	35	21	350	37	25	445

➢ **حساب المستوى العام للأسعار بطريقة الرقم القياسي البسيط**

الرقم القياسي البسيط = (مجموع أسعار السنة الجارية + سنة الأساس) × 100

= (350 / 445) × 100

= 100 x 1.27

= % 127

ومنه: 127 – 100 = %27

هذا يعني أن المستوى العام للأسعار لهذه المجوعة من السلع قد ارتفع في سنة n+1 ب 27% مقارنة ب سنة n 1 الرقم التجميعي النسبي للأسعار: فمن خلال هذا الرقم يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل سلعة ومقدار التغير النسبي في كل سلعة وذلك وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{رقم التجميعي النسبي للأسعار} = \frac{1}{n} \text{ مجموع } \left(\frac{\text{سعر السلعة في السنة الحالية}}{\text{سعر السلعة في سنة الأساس}} \right) \times 100$$

حيث أن n عدد السلع.

جدول رقم (2–2): مثال عن الرقم التجميعي النسبي للأسعار

السلع	الأسعار في سنة n	الأسعار في سنة n+1
A	10	13
B	7	11
C	16	22
D	21	25

حساب المستوى العام للأسعار بطريقة الرقم التجميعي النسبي للأسعار:

رقم التجميعي النسبي للأسعار = ((4/1) ×(سعر السلعة في السنة الحالية + سعر السلعة في السنة الأساس))

100×

(21/25) + (16/22) + (7/11) + (10/13)) x 4/1) =

1 × 100، = 3592

135 %، = 92

ومنه:135،92 _ 100 = 35،92%

وهذا يعني أن مستوى الأسعار لهذه المجموعة قد ارتفع في سنة n+1 ب35.92مقارنة بسنة n[1]

[1] – إبراهيم جواد كاظم، مرجع سبق ذكره، ص 103-.104.

المبحث الثالث: تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار

تمهيد:

هدفت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ بداية تسعينات القرن العشرين، الى تغير بنية الاقتصاد الكلي، الا انها لم تستطع تحريره من هيمنة البترول عليه، بحيث مزال قطاع البترول محرك الأساسي للاقتصاد بنظر الى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير بترولية، خاصة القطاع الزراعي والصناعي من جهة ومن جهة ثانية الى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات الى غاية اليوم، نتيجة تزايد الطلب العلمي على البترول وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية.

المطلب الأول: تطور عائدات البترول في الجزائر

تطور العائدات البترولية في الجزائر عرفت الجزائر نمو للفوائض البترولية في فترات معينة وتراجعها في فترات أخرى، ويمكن من خلال الجدول التالي مراقبة تطور العائدات البترولية للجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2020:

جدول رقم (2-3) تطور العائدات البترولية في الجزائر 2000-2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	المداخيل من المحروقات	النسبة
2000	21419	93.50%
2001	18484	93.22%
2002	18091	93.18%
2003	23939	94.30%
2004	31302	94.60%
2005	45094	95.40%
2006	53429	95.70%
2007	58206	95.80%
2008	77195	97.22%
2009	44415	95.32%
2010	56122	96.01%
2011	71500	98.45%
2012	88000	98.90%
2013	76000	97.82%

2014	60000	96.56%
2015	35500	95.20%
2016	27500	94.60%
2017	30060	96.66%
2018	30000	96.80%
2019	33000	97.80%
2020	35000	98.97%

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء

يُظهر تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (2-3) أن دخل الجزائر يعتمد بالكامل تقريبًا على عائدات البترول، والتي تتراوح من 98٪ كحد أقصى إلى 93٪ كحد أدنى.

من المهم أن نلاحظ هنا أن أموال إيجار البترول الجزائرية لا يتم استخدامها بشكل جيد للغاية حيث يتم استخدامها لإكمال البنية التحتية التي لن تنتج أي شيء ولن تعود بالفائدة على البلاد في المستقبل. إن ضمان الربحية على المدى الطويل وتوجيه عائدات البترول وأموال ضرائب البترول إلى قطاعات مثل الزراعة والصناعة الصغيرة والسياحة، سيسمح بتوليد الثروة ويضمن الربحية على المدى الطويل. على سبيل المثال، يمكن لتطوير الصناعات الصغيرة أن يلبي الاحتياجات الاقتصادية للجزائر، وخاصة صناعة الصناعات الصغيرة، وذلك لتجنب وارداتها واستخدام أموال الاستيراد للاحتياجات التكنولوجية الكبيرة، والحديث عن نقل التكنولوجيا، لا بد من الاستثمار في توفير أهداف محددة التكنولوجيا الجزائرية.

المطلب الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادًا كليًا على قطاع المحروقات، حيث تعتمد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسات التنمية على عائدات تصدير الهيدروكربونات، حيث يقوم على الشركات التي تدعم وتشجع الصادرات بخلاف المحروقات المطبقة منذ عام 1996 والتي لا تزيد عن 5 ٪ من الافضل.[1]

1- أهمية قطاع المحروقات في الجزائر:

مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات: يساهم قطاع الهيدروكربونات بشكل كبير في حجم الصادرات الجزائرية، حيث نجد أن معظم صادرات الجزائر عبارة عن هيدروكربونات، وهو ما يمكن توضيحه في الجدول أدناه

جدول رقم (2-4): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2020 **الوحدة: مليون دولار**

السنة	صادرات المحروقات	الإجمالي الصادرات	سعر البترول
2000	21431	22031	27.60

[1] براق محمد، **دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة شمال افريقيا، العدد الرابع، جوان 2006,ص125.

2001	18484	19132	23.12
2002	18091	18852	24.36
2003	23939	24612	28.10
2004	31302	32083	36
2005	45094	46001	50.64
2006	53429	54613	61.08
2007	58831	60163	64.10
2008	77361	79298	94.45
2009	44128	45194	61.06
2010	55527	57053	77.45
2011	71427	73489	107.5
2012	69804	71866	109.5
2013	60304	64974	105.9
2014	60076	62886	96.20
2015	33080	34570	49.50
2016	27104	28883	40.76
2017	32864	34763	51.85
2018	38897	41113	71.44
2019	32926	34994	64.49
2020	37040	56280	41.47

المصدر: بنك الجزائر: النشرات الإحصائيات الثلاثية

ونلاحظ من الجدول (2-4) أن هيكل الصادرات الجزائرية، القائم على سلعة واحدة تتمثل في الصادرات الهيدروكربونية.

الفترة الأولى من (2000 الى 2008): قد ارتفعت الصادرات من 2003 إلى 2008 ووصل إلى مستوى قياسي في 2008 ب 77361 مليون دولار. كان هذا بسبب استمرار ارتفاع أسعار البترول، والذي بلغ متوسطة 94.45دولارًا للبرميل في عام 2008، لكن انخفاض الأسعار وتقلبها في عام 2009 تسبب في انخفاض متوسط سعر البترول الى61.09 دولارًا، مما أدى إلى انخفاض قيمة صادرات الهيدروكربونات إلى 62.3 مليون دولار.

بالنسبة للصادرات الاجمالية فان قيمتها عرفت تزايدا مستمرا طول فترة 2003-2008 مترافقة مع الزيادة المستمرة للصادرات البترول والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول التي عرفت مستويات قياسية سنة 2008 لتنتقل قيمة الصادرات الاجمالية من 22031 مليون دولار سنة 2000 الى 79298 مليون دولار سنة 2008 هذا التطور مرتبط بالتزايد المستمر لأسعار المحروقات والتي انتقلت من 27.60 دولار للبرميل سنة 2000 الى 94.45 دولار للبرميل سنة 2008. غير ان سنة 2009 عرفت انخفاض في قيمة الصادرات 44128 مليون دولار وهذا بسبب انخفاض الصادرات البترولية المتأثرة بانخفاض أسعار البترول.

الفترة الثانية من (2009الى 2011): لقد شاهدت سنة 2009 سقوط حر في قيمة الصادرات وهذا نتيجة الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري 2008)، والتي كان من تداعياتها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات، ونلاحظ ان هناك تزايد ملحوظ في صادرات المحروقات خلال سنة 2011 ب 71427مليون دولار وهذا ما يحدث تزايد في سعر البترول خلال هذه سنة ليصل الى 107.5.

الفترة الثالثة من (2012-2016): شهدت هذه الفترة انخفاضا من سنة الى أخرى في قيمة الصادرات لتصل الى أدنى مستوى لها 27104 مليون دولار سنة 2016 مع انخفاض سعر البترول ليصل الى 40.76 مليون دولار خلال أكثر من عشرية كاملة أي منذ سنة 2003.

الفترة الرابعة (2017-2020): شهدت هذه الفترة تحسننا ملحوظا في الصادرات مقارنة بالمرحلة السابقة لكن سرعان ما تراجعت سنة 2020 وهذا رغم تحسن الدولار الأمريكي وانخفاض الأورو الأوربي.

❖ **مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي:**

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، الا ان الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه، وبما ان قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-5): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي 2000-2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	ناتج قطاع المحروقات	القطاعات الأخرى	الناتج الداخلي الإجمالي
2000	1616.3	2507.2	4123.5
2001	1443.9	2783.2	4227.1
2002	1477.1	3045.7	4522.8
2003	1868.9	3378.6	5247.5
2004	2319.8	3384.4	6151.9

2005	3352.9	3716.7	7565.7
2006	3882.2	4146.3	8520.6
2007	4089.3	5319	9408.3
2008	5000.5	6041.3	11042.8
2009	3242.3	6969.7	10212
2010	4180.4	7063.5	11991.6
2011	5242.1	8432.0	14480.7
2012	5208.4	9502.8	15843.0
2013	4968.0	10365.3	16569.2
2014	4657.8	11308.9	17205.1
2015	3233.6	12196.7	16799.2
2016	3025.6	13042.1	17406.8
2017	3608.8	13844.6	18852.3
2018	4348.7	14366.7	20189.6
2019	3910.1	14807.1	20284.2
2020	2575.1	14332.1	18383.8

المصدر: بنك الجزائر النشرات الاحصائيات الثلاثية: 2000-2020

من خلال الجدول أعلاه (2-5) نلاحظ التطور الحاصل في الناتج الداخلي الإجمالي والذي ارتفع من 4123.5 مليار دينار سنة 2000الى 10212 مليار دينار سنة 2009 ومعنى ذلك ان قيمة الناتج الداخلي الإجمالي قد تضاعفت الى أكثر من مرتين من سنة 2000 الى سنة 2009. مكا نلاحظ من الجدول ان سنة 2009 سجلت انخفاضا في حجم الناتج الداخلي الإجمالي وأصبح 10212 مليار دينار بعدما كان 11042.8 مليار دينار سنة 2008 وهذا بسبب انخفاض الناتج قطاع المحروقات من 5000.5 مليار دينار الى 2575.1 مليار دينار ويعزى ذلك الى الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول.

❖ **مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة:**

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من اهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000الى 2020

الجدول (2-6): الموازنة العامة الجزائر من 2000الى 2020 **الوحدة: مليار دينار جزائري**

السنوات	الايرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2000	1578.1	1178.1	400
2001	1505.5	1321.0	184.5
2002	1603.2	1550.6	52.6
2003	1974.4	1639.2	284.2
2004	2229.7	1885.9	337.9
2005	3082.6	2052.0	1030.6
2006	3639.8	2453.0	1146.8
2007	3676.8	3108.6	579.3
2008	5190.5	4191.0	999.5
2009	3676	4246.3	-570.3
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5731.7	-63.5
2012	6339.3	7058.1	-718.8
2013	5940.9	6024.1	-151.2
2014	5719	6995.7	-1261.2
2015	5103.1	7656.3	-4174
2016	5042.2	7297.5	-3237
2017	6080.2	7282.6	-1248
2018	6714.2	8627.7	-1914
2019	6507.9	8557.1	-2050
2020	6289.7	7823.1	-1533

نلاحظ من خلال الجدول(2-6) ان إيرادات الميزانية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة من 2000الى 2008 حيث انتقلت من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 الى 5190.5 مليار دينار سنة2008 وقد انخفضت الايرادات الميزانية من 5190.5 مليار دينار سنة 2008 الى 4392.9 مليار دينار سنة 2010,كما نلاحظ ان هناك تذبذب تزيد وتناقص في الإيرادات الميزانية خلال السنوات 2010-2020 وهذا على عكس النفقات التي عرفت نمو مستمر على طول الفترة 2000-2018, حيث انتقلت من 1178.1 مليار دينار سنة

2000 الى 8627.7مليار دينار سنة 2018 على عكس السنتين المتبقية 2019-2020 قد عرفت انخفاض من 8557.1 مليار دينار سنة 2019 لتصل الى 7823.1 مليار دينار سنة 2020 الذي انعكس على رصيد الميزانية العامة عجزا مستمرا منذ سنة 2009 الى غاية 2020 , حيث انتقل من 570.3-مليار دينار الى 1533- مليار دينار.

المطلب الثالث: أثر تغيرات مؤشر العام للأسعار على الاقتصاد الكلي

أولا: الناتج الداخلي الخام

❖ **مفاهيم حول الناتج الداخلي الخام:**

يتناول التحليل الاقتصادي الكلي إجماليات الاقتصاد القومي مجموع دخول النواتج والنفقات المقيمين والحكومات وكذلك مجموع القوى العاملة ومجموع الطاقة الإنتاجية الرأسمالية هناك عدة تعريفات للناتج الداخلي الخام منها:

المفهوم الأول: هو إجمال ما ينتج في اقتصاد ما من السلع و الخدمات المعدة للاستخدام النهائي التي ينتجها المقيمين و الغير مقيمين بصرف النظر عن تخصيصيها للمطالب الداخلية او الخارجية، و هو لا يشمل الخصوصيات لانخفاض قيمة رأس المال أو استقاد الموارد الطبيعية أو تدهورها [1].

المفهوم الثاني: يمثل مجموع قيم السلع و الخدمات النهائية على اختلاف أنواعها التي تنتج في بلد معين محليا خلال فترة زمنية معينة و عادة ما تكون سنة.[2].

المفهوم الثالث: يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه: القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو لإقليم ما والخاضعة لتبادل في الأسواق على وفق التشريعات بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو الخارج. يعتمد هذا الأخير على عناصر التمييز الأتية لمفهوم الناتج الداخلي الخام:

- احتساب كافة السلع الملموسة (كالملابس والأثاث والأدوية) والخدمات الغير الملموسة الغير مادية (كالتعليم والصحة والامن والنقل.....).
- حصر السلع و الخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية فتهمل المواد البسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه مصنوعة.[3]
- الناتج يساوي في سنة معينة مجموع قيم المنتجات النهائية في تلك السنة و لابد لحساب قيم المنتجات من أن نجمع ضرب كميات كل منها بأسعار الواحدة منها، في ذلك العام.

---

[1] أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الدراية والاقتصادية في الوطن العربي**، طبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ،2014، ص183.

[2] عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، طبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2004، ص106.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، طبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2005، ص 73.

وعليه فان الناتج الداخلي الخام هو عبارة عن قيما ما تنتجه مختلف القطاعات الاقتصادية داخل البلد الواحد خلال سنة، ويحتوي على عناصر مميزة له.

❖ **طرق قياس الناتج الداخلي الخام:**

يمثل الناتج الداخلي الخام المحور الأساسي وحجر الزاوية في تقدير حسابات الدخل القومي والإنفاق ويمكن قياس الناتج الداخلي الخام لأي مجتمع من المجتمعات خلال فترة محددة من الزمن (عام)، باستخدام الطرق (المقاييس) التالية:

1- **طريقة المنتجات النهائية.**

في هذه الطريقة يتم احتساب الناتج الداخلي الخام بضرب كمية المنتجة من السلع والمنتجات النهائية في السعر، وتستبعد في هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها سلعة غير نهائية إنما تشترى بغرض استخدامها مرة أخرى خلال نفس الفترة.

كذلك يتم احتساب البضاعة المنتجة و لم تستخدم خلال نفس الفترة كذلك السلع تحت التشغيل في نهاية الفترة كما يضاف قيمة المخزون في نهاية الفترة إلى الناتج المحلي ،و تخصم قيمة الواردات من السلع و الخدمات من المنتج المعطى لأنها احتسبت في البلاد التي أنتجتها[1].

2- **طريقة القيمة المضافة.**

هناك طريقة أخرى لتجنيب الازدواج الحسابي للسلع الأولية والوسطية نابضة من مفهوم إن الإنتاج إضافة إلى قيمة المواد، بمعنى جمع القيم المضافة خلال المراحل المختلفة للإنتاج ويطلق على هذه الطريقة القيمة المضافة، ويقصد بها الفرق بين قيمة الإنتاج فيما عدا الاجور، ومجموع القيم المضافة للمشتريات لحل قيمة السلع والخدمات النهائية، أي تساوي الناتج الداخلي الخام.

3- طريقة الدخل (عوائد عناصر الإنتاج).

من المعروف ان عناصر الإنتاج أربعة هي :راس المال، العمل ،الأرض، المنتظم، و عوائدها هي الفائدة لراس المال ،و الاجر للعامل الريح للأرض، و البح للمنظم وبجمع عوائد الإنتاج بعضها البعض نحصل على الناتج الداخلي الخام.[2].

4- طريقة الانفاق.

يتم إنفاق الدخول التي يحصل عليها الافراد او الدولة بطرق عدة منها الاستهلاك والادخار ولكن هذا الادخار يتحول الى استثمار كما ان الاستهلاك عبارة عن استهلاك الخاص بالمواطنين ومنه الانفاق الحكومي كما ان هناك صادرات الدولة ووارداتها.

ومنه يمكن توضيح مكونات الناتج الداخلي الخام إذا يشمل أربعة قطاعات رئيسية هي:

---

[1] نداء محمد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، طبعة1، دار جنادين للنشر والتوزيع، عمان ،2007، ص21.

[2] حسام علي داود، مرجع سبق ذكره، ص75.

➢ **قطاع الانفاق الاستهلاكي:**

ويمثل هذا الجزء النفقات الخاصة من قبل الأشخاص والاسر التي ينفقوها على استهلاك السلع والخدمات سواء المعمرة مثل السيارات او بعض الأدوات الكهرو منزلية او السلع غير المعمرة مثل الطعام واللباس والشراب، وتمثل أيضا بعض المدفوعات للعلاج والتعليم يشكل الانفاق على الاستهلاك الاسري النسبة الأكبر من اجمالي أوجه الانفاق المختلفة، حيث بنية الدراسات ان الاسر تنفق 75% من دخلها على الانفاق الاستهلاكي.

➢ **قطاع الانفاق الاستثماري (القطاع الإنتاجي):**

يمثل هذا الجزء النفقات على السلع الراس مالية الإنتاجية التي تشغل لبناء الاستثمارات وبناء المصانع والمباني التابعة لها، ويشمل الاستثمار الإجمالي كل الاستثمارات التي تقوم لها المؤسسات الخاصة سواء كانت صناعية او تجارية او غيرها وتشمل هذه الفئة أنواع كثيرة من أوجه إنفاق استثماري نذكر منها:

- إنفاق على بناء المصانع والمخازن والمتاجر.
- إنفاق على التغير في حجم المخزون الإجمالي
- انفاق على التجهيزات الرأسمالية و المعدات و الأدوات و الآلات[1]

➢ **قطاع الانفاق الحكومي:**

يتمثل الانفاق الحكومي في مجموع القيم النقدية للسلع او الخدمات الاستهلاكية والاستثمارية التي تشتريها الحكومة، وتشمل جميع مشتريات الحكومة من سلع مختلفة وخدمات، إضافة على نفقات على بناء المدارس والمستشفيات والطرق والأجور والرواتب..... الخ. اما مدفوعات التحويلات فطالما انها لا تمثل المساهمة من منتفعين بها في الناتج و لا تعكس أي انتاج جاري فإنها لا تدخل ضمن الانفاق الحكومي [2].

➢ **قطاع صافي الصادرات (القطاع الخارجي):**

ينفق العالم الخارجي بما يعرف بصافي الصادرات، فكما نعلم ان ما ينتج داخل الدولة لا يستهلك بأكمله محليا انما يرسل جزء منه الى الخارج بصورة صادرات يحصل عليها الأجانب مقابل إنفاق من الخارج يمثل جزء يضاف للناتج القومي للدولة. من ناحية أخرى تحتاج الدولة الى تخصيص جزء من انفاقها للحصول على واردات من سلع و خدمات منتجة في الخارج .و على ذلك ما تستورده و تنفقه الدولة في الخارج هو جزء يجب طرحه عن الناتج القومي لكونه انفاق لا يقابله انتاج محلي و على ذلك يكون :انفاق العالم الخارجي او صافي الصادرات :الصادرات –الواردات[3].

ثانيا: ميزان المدفوعات:

---

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**، طبعة3، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009، ص29.

[2] رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، طبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2014، ص55_56.

[3] احمد عساف، علاء الدين صادق، **الاقتصاد الكلي**، طبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2013، ص52.

❖ **مفاهيم حول ميزان المدفوعات:**

المفهوم الأول: يعرف على انه عبارة عن سجل حسابي يعرف على انه عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة، والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالبا ما تكون سنة.[1]

المفهوم الثاني: كما يعرف بأنه السجل الاساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.[2]

وعليه فان ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل الذي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها الافراد والمؤسسات والشركات في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.

❖ **اهمية ميزان المدفوعات**

تعتبر عملية تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاته مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني تعتبر عملية تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاته مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:[3]

1- **هيكل المعاملات الاقتصادية:** يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الاسعار والتكاليف.. إلخ.

2-ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف: من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الاجنبية وبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي الى متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية.

3- **يساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجة للبلد:** يحوي ميزان المدفوعات معلومات هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كما يساهم في تزويد البنوك والمؤسسات والاشخاص بمعلومات في مجالات التمويل والتجارة الخارجية.[4]

4- **المعاملات الاقتصادية:** التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي وبذلك فهي تقيس فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

---

[1] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2007,ص387.

[2] عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الاولى، ص110

[3] رائد عبد الخالق، **التمويل الدولي**، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة العربية,2012, ص31-32.

[4] بسدات كريمة، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**، مجلة المالية والاسواق، جامعة مستغانم،2016 ص244.

5- **يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات:** تتعلق بالمبادلات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير، او تلك المعاملات التي تتبع وسائل لتغطية هذه الالتزام هذه الالتزامات.[1]

❖ **خصائص ميزان المدفوعات:**

تميز الاقتصاد الجزائري بالتالي ميزان مدفوعات خصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها، منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري:[2]

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.
- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن ابرازها فيما يلي:

1- **عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب علي الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

2- **انخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي px/pm). اي يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل تبادل الدولي لدولة عمودا فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدولة النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدولة النامية نتيجة تمثيلها، مما يؤدي بضرورة إلى انخفاض اسعارها.
- اختلاف هيكل السوق للسلع الأولية وسلع الصناعية، حيث أن السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في حالة إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنازلي للأسعار.

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي الغير صالح لغير الدولة النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضعية في العلاقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدولة النامية وتعرض موازين بدفوعاتها لاختلال مستمر لقد أسفرت جولة الاورجواى عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، واهم هذه التدابير:

---

[1] حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال في ميزان المدفوعات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2015-2016,ص107.

[2] كاظم الحبيب، **الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة**، بحوث اقتصاد عربية، العدد الأول،1992,ص32.

- الغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدى الى ارتفاع اسعارها مما يؤدى إلى الارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدتها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق اسيا وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

3- **ضعف القاعدة الإنتاجية:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضه لتقلبات أسعار صادراتها—كما سبق الإشارة إلى ذلك —وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي او الدولي.

❖ **تطور ميزان المدفوعات في الجزائر:**

من أجل الوقوف على أهم التغيرات التي عرفها رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2000-2019، سوف نتطرق الى الحساب الجاري.

1-تطور الميزان الجاري: يشمل الحساب الجاري والذي يدعى أيضا بحساب العمليات الجارية، مجموع تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين، كما يشمل كذلك تدفقات مداخيل عوامل الإنتاج والتحويلات، وبالتالي فهو يعكس حجم العالقات التجارية للبلد مع بقية العالم. ويعتبر الحساب الجاري من أهم عناصر ميزان المدفوعات، وخاصة لدى البلدان النامية وبالخصوص تلك المصدرة للنفط والمعادن، وهذا نتيجة أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه الدول، وعليه يعتبر هذا الجزء من العوامل التي تدخل في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاع حصيلة الصادرات تؤدي إلى زيادة حجم الطلب على السلع والخدمات، وكذا القدرات الاستثمارية للاقتصاد الوطني.[1]

ان رصيد ميزان العمليات الجارية هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمال في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لان المعاملات الجارية تحتل حجما كبيرا نسبيا مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولتعلقها بالدخل الوطني، أي كل ما أنفق أو أستهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوبا بتغير في الإنتاج وبالتالي التشغيل.

➢ **الميزان التجاري:**

نوضح من خلال الجدول رقم (2-7) التالي تطور رصيد الميزان التجاري في الجزائر والذي يمثل الفرق بين صادرات الدولة وارداتها:

[1] محمد براهيم مادي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر**، مجلة الباحث، العدد 1, جامعة قاصدي مرباح، الجزائر,2020,ص404.

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	22031	9173	12858
2001	19132	9940	9192
2002	18825	12009	6816
2003	24612	13534	11078
2004	32083	18308	13775
2005	46495	20357	26138
2006	54792	21456	33336
2007	60916	27631	33285
2008	79146	39479	39667
2009	45477	39297	15180
210	57762	40212	17550
2011	73802	47300	26502
2012	72620	50376	22244
2013	65823	54903	10920
2014	61172	58330	2842
2015	35138	51646	-16508
2016	29698	46727	-17029
2017	34569	48980	-14411
2018	41113	48573	-7460
2019	34994	44632	-9638
2020	34599	44432	-9893

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر2008، ديسمبر2012، جوان2015، ديسمبر2018، مارس2020، ص28.

نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا خلال سنة 2000 حيث بلغ 12858 مليون دولار وهو ما يقابله ارتفاع في قيمة الصادرات بنسبة أكبر من ارتفاع قيمة الواردات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات أي الصادرات البترولية التي تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وخلال فترة 2000-2001 نلاحظ

تراجع رصيد الميزان التجاري إلى 9192 والسبب في ذلك هو انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات تحت تأثير انخفاض أسعار البترول.

وخلال فترة 2003-2008 عاود رصيد الميزان التجاري الارتفاع من جديد حيث انتقل من 11078 مليون دولار سنة 2003 الى 39667 مليون دولار سنة 2008 وهي أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة 2000-2020 وهذا بسبب ارتفاع الفرق بين قيمة الصادرات والواردات حيث أصبحت قيمة صادرات الجزائر أكبر من وارداتها، وذلك راجع لارتفاع أسعار المحروقات.

من ناحية أخرى شهدت الواردات ارتفاعا متصاعدا منذ سنة 2000 الى 2008, ويرجع هذا التزايد في الواردات نتيجة لارتفاع العائدات من العملة الصعبة بسبب الارتفاع الكبير في مداخيل المحروقات خلال هذه السنوات، وكذا إلى زيادة الطلب على سلع التجهيز بغرض إنجاز المشروعات الاستثمارية في إطار برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، حيث تشكل واردات سلع التجهيز أعلى نسبة في الواردات، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة الغذائية منها في الأسواق العالمية بشكل أساسي.

وخلال سنة 2009 نلاحظ انخفاض رصيد الميزان التجاري 15180 مليون دولار مقارنة بما كان عليه سنة 2008 ,39667 مليون دولار، وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، والمتمثلة في انفجار الازمة المالية العالمية في أواخر سنة 2008 والتي اثرة على الاقتصاد الجزائري تأثيرا مزدوجا، من خلال التأثير على حجم الصادرات البترولية ، والتأثير أيضا على الأسعار العالمية (انخفاض أسعار البترول في حدود 40-50 دولار للبرميل في ظل الانكماش الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب، والتي أثرت على كميات صادرات المحروقات، حيث انخفضت الصادرات مقارنة بالواردات وهو ما أثر على الميزان التجاري, ليرتفع من جديد سنتي 2010-2011 على التوالي, قبل أن يدخل في مرحلة انخفاض وتراجع مستمر خلال الفترة 2012-2014 حيث انخفض من ما قيمته 22244 مليون دولار للبرميل سنة 2012 الى 2842 مليون دولار سنة 2014, ويعود هذا الوضع إلى تأثير الأزمة البترولية 2014 الحادة وانهيار أسعار البترول مسببا ذلك تراجع حجم صادرات المحروقات و استمرار ارتفاع في حجم الواردات خلال هذه الفترة وذلك نتيجة استمرار السياسة التوسعية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية, وهو الأمر الذي انعكس سلبا على الميزان التجاري ، وسجل عجزا خلال السنوات عجز سنة ,2015،2016،2017،2018،2019,2020على التوالي , أين سجل أعلى عجز سنة 2016بقيمة قدرها 17029 مليون دولار للبرميل وذلك راجع لارتفاع قيمة الواردات و تفوقها على الصادرات الجزائرية والتي تأثرت بصفة كبيرة بانخفاض أسعار البترول فالفترة 2015-2020, وخاصة المحروقات وذلك لأسباب خارجية لا يمكن التحكم فيها (تقلبات أسعار البترول) نتج عنه تسجيل عجز في الميزان التجاري، مما أدى إلى قيام الجهات المعنية بتسقيف فاتورة الواردات كإجراء داخلي يمكن التحكم فيه وترشيد الإنفاق إضافة إلى إجراءات تخفيض العملة.

وعل العموم عرفت الجزائر وبداية من سنة 2000 تحسننا ملحوظا واستقرارا في وضعية الاقتصاد مقارنة لما كانت عليه سابقا نتيجة الأزمات التي شهدتها الأسواق البترولية العالمية وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري وبالتحديد على وضعية الميزان التجاري باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني سواء في جانب الواردات أو جانب الصادرات وبالتالي فأي صدمة البترولية قد تشكل خطرا على الاقتصاد الجزائري وهذا ما أكدته الازمة البترولية سنة 2014, حيث يمكن ملاحظة ان الميزان التجاري مر بوضعيتين مختلفتين خلال فترة الدراسة، في صورة فائض سنوات 2000-2014 والذي تراوح بين الارتفاع والانخفاض , في حين سجلت الفترة 2015-2020 عجزا في الميزان التجاري مع سيطرة قطاع المحروقات على الصادرات رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات وتحرير قطاع التجارة الخارجية، إذ يبقى المحدد الرئيسي لهذه الوضعية (الفائض والعجز) هو تقلبات أسعار البترول الذي تحدده عوامل خارجية.

أثر أسعار البترول على المستوى العام للأسعار:

ان ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية سيؤدي الى حصيلة الجزائر من الصادرات وهو ما يعكس بالإيجاب في زيادة مستوى الناتج الداخلي الخام و ميزان المدفوعات و المستوى العام للأسعار وسوف يحدث العكس في حالة انخفاض أسعار البترول وهذا ما سوف نتطرق اليه في الفصل الثالث من الجزء التطبيقي.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤشر العام للأسعار و العوامل المؤثرة في تحديد السعر و المستوى العام للأسعار ،و أهم السياسات السعرية في الجزائر و طرق تحديد المستوى العام للأسعار .فالمستوى العام للأسعار هو جميع السلع و الخدمات التي تدخل في المعاملات ،سواء كانت سلع استهلاكيه أو إنتاجية ،و بصفة عامة هذا الأخير يمثل متغير تجميعي لأسعار جميع المفردات التي تدخل في حجم المعاملات .و أيضا تطرقنا إلى كيفية تطور العائدات البترولية في الجزائر التي كان تطورها في عدة سنوات و كل سنة تختلف عن غيرها و مساهمة قطاع المحروقات في الدولة الجزائرية باعتباره أهم قطاع في البلد فمن خلالها تنتعش العديد من القطاعات الاقتصادية أو غيرها ...و كخلاصة لفصلنا تكلمنا عن كيفية تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار. ومنه فإن البترول ثروة غالية في أي بلد منتج له وهو يؤثر بصفة مباشرة على المؤشر العام للأسعار.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على المستوى العام للأسعار

مقدمة الفصل:

يهدف هدا الفصل إلى دراسة اثر أسعار البترول في السوق الدولية على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2020ونظرا لوجود العديد من المتغيرات التي تتشابك فيما بينها لا يمكن الاعتماد على معادلة واحدة في تفسري التشابك بين مختلف المتغيرات التي تكون في غالبية الأحيان علاقات غير مباشرة بين المتغيرات المدروسة. لذلك قمنا باستخدام منظومة المعادلات الآنية لقياس أثر أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر، من أجل فهم و رصد الكيفية التي يتم نقل الأثر النهائي الذي يحدثه تغير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر .وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج الاقتصاد القياسي و ذلك بوصف و صياغة و تقدير و تقييم نموذج الدراسة من أجل إثبات و مناقشة فرضيات الدراسة.

المحث الاول: نموذج شعاع (متجه) الانحدار الذاتيVAR

المطلب الاول: تعريف وخصائص نموذج شعاع (متجه) الانحدار الذاتيVAR

اولا :تعريف نموذج شعاع (متجه) الانحدار الذاتيVAR

عندما لا نكون واثقين ان المتغير في النموذج يوصف انه خارجي، كل متغير يجب ان يعامل متناظر، مثالا على ذلك السلسلة الزمنية y_t التي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـx_t وآنيا السلسة الزمنية x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:[1]

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \quad -1$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \quad -2$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا ,وتتصف بانها ذات ضجيج ابيض. المعادلتين *1, 2* تشكل نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن اطول متباطئة هي واحدة. هذه المعادلات ليست معادلات ذات شكل مخفض *reduced form* حيث ان y_tلها تأثير مباشر (معاصر *contemporaneous*) على x_t معطى بالمعاملβ_{21}و x_t لها تأثير مباشر(معاصر) على y_t معطى β_{12}، بأعاده كتابة النظام باستخدام المصفوفات نتحصل على التالي:

$$\begin{bmatrix} 1 & \beta_{12} \\ \beta_{21} & 1 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{t-1} \\ x_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix} \quad -3$$

أو4- $\beta z_t = \Gamma_0 + \Gamma_1 z_{t-1} + u_{t-1}$

حيث ان:

$$\boldsymbol{B} = \begin{bmatrix} 1 & \beta_{12} \\ \beta_{21} & 1 \end{bmatrix}, \boldsymbol{z_t} = \begin{bmatrix} y_t \\ x_t \end{bmatrix}$$

$$\boldsymbol{\Gamma_0} = \begin{bmatrix} \beta_{10} \\ \beta_{20} \end{bmatrix}, \boldsymbol{\Gamma_1} = \begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} \end{bmatrix} \text{and} \quad \mathbf{u_t} = \begin{bmatrix} u_{yt} \\ u_{xt} \end{bmatrix}$$

بضرب طرفي المعادلة في $\mathbf{B^{-1}}$ نتحصل على:

$$z_t = A_0 + A_1 z_{t-1} + e_t \quad -5$$

[1] ماجد عبد الرحمان – طرق التنبؤ الإحصائي (الجزء الأول –) جامعة الملك سعود 2002 ص 260

حيث ان:

$$A_0 = B^{-1}\Gamma_0, \qquad A_1 = B^{-1}\Gamma_1, \qquad e_t = B^{-1}u_t$$

للتبسيط يمكن استخدام الرموز a_{i0} العنصر iللمتجه$\boldsymbol{A_0}$:و a_{ij} العنصر من الصف i والعمودj للمصفوفة $\boldsymbol{A_1}$ و $\boldsymbol{e_{it}}$ تمثل العنصر i من المتجه e_t باستخدام هذه الرموز يمكن كتابة نموذج VAR كالتالي:

$$y_t = a_{10} + a_{11}y_{t-1} + \gamma a_{12}x_{t-1} + e_{1t} \qquad -6$$

$$x_t = a_{20} + a_{21}y_{t-1} + a_{22}x_{t-1} + e_{2t} \qquad -7$$

للتفريق بي نموذج متجه الانحدارVAR الاصلي12.1 12.2 والنظام الذي تحصلنا علية في معادلة 7,6 يسمى الأول نظام بدائي او هيكلي بينما الثاني نظامVAR في شكل معياري او مخفضreduced form .

من المهم ان نشير الى ان حد الخطأ e_{1t} و e_{2t} تتكون من صدمتين shocks u_{yt} وu_{xt} حيث تشير الى $e_t = B^{-1}u_t$ يمكن الحصول على:

$$\mathrm{e_{1t}} = (\mathrm{u_{yt}} + \beta_{12}\mathrm{u_{xt}})/(1 - \beta_{12}\beta_{21}) \qquad -8$$

$$\mathrm{e_{2t}} = (\mathrm{u_{xt}} + \beta_{21}\mathrm{u_{yt}})/(1 - \beta_{12}\beta_{21}) \qquad -9$$

حيث ان u_{xt}, u_{yt} عملية ذات ضجيج ابيض، يتبع من ذلك ان كلا من e_{1t} و e_{2t}ايضا عملية ذات ضجيج ابيض.

ثانيا: خصائص نموذج شعاع (متجه) الانحدار الذاتيVAR

ان نمودج شعاع (**متجه**) الانحدار الذاتيVAR يتضمن عدة خصائص ندكر منها:[1]

- نموذج VAR لها بعض الخصائص الجيدة. أولا, منها انها بسيطة وانه لا يلزم التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية. ثانيا, التقدير سهل حيث كل معادلة تقدر باستخدام م ص ع . ثالثا، التنبؤ باستخدام نماذج VAR افضل من تلك التي يتحصل عليها من المعادلات الآنية.
- ولكن نماذج VAR تعرضت لبعض الانتقادات. اولا، انها غير مبنية على النظرية الاقتصادية فليس هناك تقييد على أي من معاملات النموذج فكل متغير يسبب الآخر. ولكن باستخدام الاختبارات

[1] مصطفى جاب الله, محاضرات في مقياس تخليل سلاسل الزمنية باستخدام ببرنامجEVIEWS , الجزائر, 2020, ص30-31.

الإحصائية يمكن تقدير النموذج والتخلص من المعاملات التي تظهر غير معنوية من اجل الحصول على نموذج قد يحوي النظرية. الاختبارات تستخدم ما يسمى باختبار السببية. انتقاد آخر، هو فقد درجات الحرية باستخدام متباطئات عديدة. اخيرا بالحصول على المعاملات من الصعب ترجمة النتائج وذلك لنقص الخلفية النظرية.

- ❖ للتغلب على هذه الانتقادات، المؤيدين لنموذج VAR قاموا بتقدير ما يسمى دالة نبض الاستجابة *impulse response function*. دالة نبض الاستجابة تختبر استجابة المتغير التابع في نموذج VAR الى الصدمات في حد الخطأ.
- ❖ تفيد دالة نبض الاستجابة في دراسة التفاعل بين المتغيرات في نموذج الانحدار الذاتي. هذه الدوال تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. عادة لا يكون واضح أي الصدمات ذات الصلة لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. لذلك تستخدم المعلومات الهيكلية لدراسة مشكلة اقتصادية محددة. نماذج الانحدار الذاتي الهيكلية وتقدير نبض الاستجابة يناقش بتوسع في التكامل المشترك.
- ❖ في الاقتصاد الحديث دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل الاقتصاد عبر الزمن لصدمات خارجية ويتم نمذجتها في سياق نماذج الانحدار الذاتي . VAR الصدمات تعامل كمتغيرات خارجية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي متضمنةً الانفاق الحكومي، الضرائب ومتغيرات السياسة المالية الأخرى. التغير في قاعدة النقود والمتغيرات الأخرى في السياسة النقدية، التغير في الانتاجية، التغيرات التكنولوجية . دالة نبض الاستجابة تصف ردة فعل المتغيرات الداخلية عبر الزمن مثل الانتاج ، الاستهلاك، الاستثمار البطالة عند وقت الصدمة والفترات الزمنية اللاحقة.
- ❖ الصعوبة هنا هو تعريف الصدمات, النظرة العامة هي نرغب في صدم الخطأ الهيكلي, الخطأ الموجود في المعادلة 1 و 2. ولكن نلاحظ فقط خطأ الشكل المخفض في المعادلة 6,7 والتي تتكون من مجموعه من الأخطاء الهيكلية. لذا يجب فصل الأخطاء الهيكلية, هذا يعرف بمشكلة التمييز (التعريف) هناك العديد من الطرق لعمل ذلك ، يمكن الرجوع اليها في كتب أكثر تقدم.

ثالثا: طرق تقدير نموذج شعاع (متجه) الانحدار الذاتيVAR

تعتبر عملية تقدير النموذج باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي من أهم المراحل، وذلك من خلال كشف العلاقة بين المتغيرتين الاقتصاديتين المدروستين، ثم بعد ذلك يتم التطرق إلى دراسة أثر الصدمات المفاجئة على المتغيرتين قيد الدراسة، وما يمكن أن تحدثه هذه الصدمات، ثم تحليل التباين

يتم تقدير النموذج باستخدام طريقتين وهما: طريقة المربعات الصغرى، وطريقة المعقولية العظمى (أو طريقة أعظم احتمال)

1. التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى :

تعتبر هذه الطريقة الأكثر استعمالا وتطبيقا، بحيث أن نتائجها تكون أقرب إلى الواقع .ليكن لدينا النموذج التالي:

$$Y_t = (Y_1, Y_2, \dots \dots Y_t)_{(K\times t)}$$
$$\beta = (A_0, A_1, A_2, \dots \dots A_P)_{(K\times(KP+1))}$$
$$Z_t = \begin{bmatrix} Y_t \\ \vdots \\ \cdot \quad \cdot \\ Y_{t-P+1} \end{bmatrix}_{((KP+1)\times 1)}$$
$$Z = (Z_0, \dots . Z_{t-1})_{(K\times(KP+1))}$$
$$u = (u_1, \dots \dots, u_t)_{(K\times t)}$$
$$y = Vec(y);\ \ (Kt \times 1)$$
$$\beta = Vec(\beta) \quad ;\ (K^2P + P) \times 1)$$
$$b = Vec(\beta) \quad ;\ (K^2P + K) \times 1)$$
$$u = Vec(u)\ ; \qquad (Kt \times 1)$$

وسوف يتم استعمال هذا التعريف في نموذج الانحدار الذاتي VAR) P) المقدم سابقا:

$$Y = \beta Z + u$$

وبإدماج معامل Vec ،يكتب النموذج بالصيغة التالية:

$$Vec(Y) = Vec(\beta Z) + Vec(u)$$

وباستخدام مختلف العمليات الخاصة بالمعامل Vec ،نتحصل على:

$$Vec(Y) = (Z' \times 1)Vec(\beta) + Vec(u)$$
$$Y = (Z' \times 1)\beta + \varepsilon$$

2- التقدير باستعمال طريقة المعقولية العظمى (أعظم احتمال):

تختلف طريقة التقدير بواسطة المعقولية العظمى عن طريقة المربعات الصغرى) VAR) كونها تستلزم معرفة توزيع المسار مسبقا:

لنفرض أن المسار Y_t للنموذج يتبع توزيعا طبيعيا كما يلي لنفرض أن المسار :

$$\mathrm{u} = Vec(u) = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ u_t \end{bmatrix} \rightarrow N(0, I \times \Omega_u)$$

$$f(u) = \frac{1}{(2\pi)^{K1/2}} (I \times \Omega_u)^{-1/2} exp\left\{-\frac{1}{2} u'(I \times \Omega_{u-1})u\right\}$$

وللحصول على مقدر المعقولية العظمى، نقوم ببعض التغيرات للمتغير، وبعد الاشتقاق نتحصل على مقدر Y_tمتطابق مع مقدر المربعات الصغرى, ويتحقق هذا في حالة استقرار المسار من نوع $VAR(P)$ ،وفي حالة ما إذا كانت الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا تقاربيا.

المطلب الثاني: صياغة النموذج رياضيا

يمكن صياغة مشكلة الدراسة يفي النموذج ذي المعادلات الاربعة التي تحدد النظرية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة في النظرية الاقتصادية:

المعادلة الاولى: المستوى العام للأسعارPDG

$$\begin{aligned} PDG = {} & C(1)^*PDG(-1) + C(2)^*PDG(-2) + C(3)^*PDG(-3) \\ & + C(4)^*PDP(-1) + C(5)^*PDP(-2) + C(6)^*PDP(-3) \\ & + C(7)^*PDI(-1) + C(8)^*PDI(-2) + C(9)^*PDI(-3) \\ & + C(10)^*PDB(-1) + C(11)^*PDB(-2) \\ & + C(12)^*PDB(-3) + C13 \end{aligned}$$

من خلال المعادلة الاولى نلاحظ مايلي:

- هناك علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار وقيمته الماخرة باسنة واحدة ,اي ان زيادة قيمة المستوى العام للاسعار لسنة ما يتوقع منه استمرار الزيادة في السنة المقبلة.
- نلاحظ ان هناك علاقة طردية في مستوى العام للاسعار و سعر البتول و ميزان المدفوعات والناتج الداخل الخام بحيث ارتفاع اي واحدة منهم سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة مستوى العام للاسعار.

المعادلة الثانية: اسعار البترول PDP

$$\begin{aligned} PDP = {} & C(14)^*PDG(-1) + C(15)^*PDG(-2) + C(16)^*PDG(-3) \\ & + C(17)^*PDP(-1) + C(18)^*PDP(-2) \\ & + C(19)^*PDP(-3) + C(20)^*PDI(-1) \\ & + C(21)^*PDI(-2) + C(22)^*PDI(-3) \\ & + C(23)^*PDB(-1) + C(24)^*PDB(-2) \\ & + C(25)^*PDB(-3) + C26 \end{aligned}$$

- هناك علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار وقيمته الماخرة باسنة واحدة ,اي ان زيادة قيمة المستوى العام للاسعار لسنة ما يتوقع منه استمرار الزيادة في السنة المقبلة.
- نلاحظ ان هناك علاقة طردية في مستوى العام للاسعار و سعر البتول و ميزان المدفوعات والناتج الداخل الخام بحيث ارتفاع اي واحدة منهم سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة مستوى العام للاسعار.

المعادلة الثالثة: الناتج الداخلي الخام PDI

$$PDI = C(27)^*PDG(-1) + C(28)^*PDG(-2) + C(29)^*PDG(-3) + C(30)^*PDP(-1) + C(31)^*PDP(-2) + C(32)^*PDP(-3) + C(33)^*PDI(-1) + C(34)^*PDI(-2) + C(35)^*PDI(-3) + C(36)^*PDB(-1) + C(37)^*PDB(-2) + C(38)^*PDB(-3) + C39$$

- هناك علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار وقيمته الماخرة باسنة واحدة ,اي ان زيادة قيمة المستوى العام للاسعار لسنة ما يتوقع منه استمرار الزيادة في السنة المقبلة.
- نلاحظ ان هناك علاقة طردية في مستوى العام للاسعار و سعر البتول و ميزان المدفوعات والناتج الداخل الخام بحيث ارتفاع اي واحدة منهم سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة مستوى العام للاسعار.

المعادلة الرابعة: ميزان المدفوعات PDB

$$PDB = C(40)^*PDG(-1) + C(41)^*PDG(-2) + C(42)^*PDG(-3) + C(43)^*PDP(-1) + C(44)^*PDP(-2) + C(45)^*PDP(-3) + C(46)^*PDI(-1) + C(47)^*PDI(-2) + C(48)^*PDI(-3) + C(49)^*PDB(-1) + C(50)^*PDB(-2) + C(51)^*PDB(-3) + C52$$

- هناك علاقة طردية بين المستوى العام للاسعار وقيمته الماخرة باسنة واحدة ,اي ان زيادة قيمة المستوى العام للاسعار لسنة ما يتوقع منه استمرار الزيادة في السنة المقبلة.
- نلاحظ ان هناك علاقة طردية في مستوى العام للاسعار و سعر البتول و ميزان المدفوعات والناتج الداخل الخام بحيث ارتفاع اي واحدة منهم سوف يؤدي الى ارتفاع قيمة مستوى العام للاسعار.

المبحث الثاني: بناء وتقديرنموذج شعاع (متجه) الانحدار الذاتيVAR

المطلب الاول: دراسة استقرارية وتقدير النموذج

1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

الجدول رقم (3-1) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

القرار	P-P			ADF				
	بدون ثابت	بثابت واتجاه	بثابت	بدون ثابت	بثابت واتجاه	بثابت	الفوج	
I(2)	7,1502 Prob=1,00	-1,9660 Prob=0.5835	0,7984 prob=0 ,9913	7,150 prob=1,000	-2,4012 prob=0,3671	0,798 prob=0,9913	عند المستوى	PDG
	-1,3027 Prob=0,1711	-2,662 Prob=0,2602	-2,2171 Prob=0,903	-1,3599 Prob=0,1554	-2,701 Prob=0,2466	-2,7616 Prob=0,0826	عند الفرق 1	
	-7 ,4769 Prob=0,000	-10 ,5816 Prob=0,000	-7,1984 Prob=0,000	-5 ,2838 Prob=0,000	-4 ,7584 Prob=0,007	-5 ,126 Prob=0,008	عند الفرق 2	
I(1)	-0,5547 Prob=0,4640	-1,2471 Prob=0,8715	-1 ,7668 Prob=0,3848	-5,5110 Prob=0,4822	-1,2191 Prob=0,8783	-1,6866 Prob=0,4224	عند المستوى	PDP
	-3,5395 Prob=0,0013	-4,2261 Prob=0,0171	-3 ,4205 Prob=0,0232	-3,6146 Prob=0,008	-3,7371 Prob=0,044	-3,5126 Prob=0,1193	عند الفرق 1	

							عند الفرق 2	
I(1)	-0,2419 Prob=0,7467	-1 ,0181 Prob=0,9182	-0,09565 Prob=0,9373	0,2439 Prob=0,7467		-0,0956 Prob=0,9373	عند المستوى	PDI
	-4,0364 Prob=0,0004	-4,7692 Prob=0,0064	-4 ,1730 Prob=0,0049				عند الفرق 1	
							عند الفرق 2	
I(0)	-1,9304 Prob=0,0530	-2,3245 Prob=0,4034	-1,8772 Prob=0,3354	-2,002 Prob=0,0457	-2 ,3667 Prob=0,3835	-1,9506 Prob=0,3043	عند المستوى	PDB
							عند الفرق 1	
							عند الفرق 2	

من خلال النتائج المبينة في الجدول, وباستخدام اختبار ADFو اختبار P-P فان جميع السلاسل غير مستقرة عند المستوى, نظرا لان القيم المحسوبة اكبر من القيمة الحرجة ل ما كينون , ما عادة ميزان المدفوعات (PDB). الامر الدي استوجبت الفروقات, بحيث نستنتج ان كل من سعر البترول(PDP) و الناتج الداخلي الخام (PDI) فهي مستقرة عند الفرق الاول اي انها متكاملة من الدرجة الاولى I(1) , في حين ان المستوى العام للأسعار (PDG) فهي مستقرة عند الفرق الثاني اي متكاملة من الدرجة الثانية(2)I

2- تحديد درجة التأخير لنموذج VAR:

قبل تقدير معادلة نموذج شعاع الانحدار لداتي VAR,يجب تحديد عدد درجات التأخير لهدا النموذج ودلك بالاستعانة باختبار VAR والدي يعتمد على معياري AICوSC.ولتحديد طول فترة التأخير المثلى في النموذج , نقوم باختبار القيم الصغرى للمعيارين.

جدول (3–2) تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PDG PDP PDI PDB
Exogenous variables: C
Date: 07/31/22 Time: 15:45
Sample: 2000 2020
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-535.5460	NA	1.28e+21	59.94956	60.14742	59.97684
1	-458.9364	110.6584*	1.61e+18*	53.21515	54.20445*	53.35156
2	-448.2476	10.68878	4.06e+18	53.80529	55.58603	54.05083
3	-421.3773	14.92792	3.74e+18	52.59748*	55.16967	52.95215*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

3- تقدير نموذج VAR:

بعدما تم تحديد درجة التأخير المثلى في الخطوة السابقة وهي الدرجة الثالثة , نقوم بتقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي (او ما يعرف بمتجه الانحدار الذاتي)VAR , بحيث اعطت النتائج بعد عملية التقدير مايلي:

جدول(3–3) نتائج تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/31/22 Time: 15:52
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	PDG	PDP	PDI	PDB
PDG(-1)	1.030561	1.104360	-144069.0	-0.418645
	(0.43958)	(2.42181)	(287210.)	(1.71462)
	[2.34443]	[0.45601]	[-0.50161]	[-0.24416]
PDG(-2)	-0.049592	-0.610336	425255.0	0.638914
	(0.51832)	(2.85564)	(338659.)	(2.02177)
	[-0.09568]	[-0.21373]	[1.25570]	[0.31602]
PDP(-1)	0.016953	0.882119	-57643.38	0.166716
	(0.09917)	(0.54637)	(64796.1)	(0.38683)
	[0.17095]	[1.61450]	[-0.88961]	[0.43098]
PDP(-2)	0.060791	-0.656044	-135032.5	-0.537556
	(0.09728)	(0.53597)	(63561.9)	(0.37946)
	[0.62490]	[-1.22404]	[-2.12443]	[-1.41664]
PDI(-1)	-1.24E-07	-1.82E-06	-0.022669	-1.27E-06
	(5.5E-07)	(3.1E-06)	(0.36194)	(2.2E-06)
	[-0.22295]	[-0.59625]	[-0.06263]	[-0.58560]
PDI(-2)	-1.20E-07	-5.85E-07	0.146839	8.74E-07
	(4.0E-07)	(2.2E-06)	(0.26237)	(1.6E-06)
	[-0.29798]	[-0.26432]	[0.55965]	[0.55791]
PDB(-1)	-0.008933	0.013947	125995.3	0.180948
	(0.14040)	(0.77352)	(91734.4)	(0.54765)
	[-0.06363]	[0.01803]	[1.37348]	[0.33041]

PDI(-2)	-1.20E-07	-5.85E-07	0.146839	8.74E-07
	(4.0E-07)	(2.2E-06)	(0.26237)	(1.6E-06)
	[-0.29798]	[-0.26432]	[0.55965]	[0.55791]
PDB(-1)	-0.008933	0.013947	125995.3	0.180948
	(0.14040)	(0.77352)	(91734.4)	(0.54765)
	[-0.06363]	[0.01803]	[1.37348]	[0.33041]
PDB(-2)	-0.062562	0.883245	185388.9	0.794869
	(0.15051)	(0.82923)	(98341.5)	(0.58709)
	[-0.41566]	[1.06513]	[1.88515]	[1.35391]
C	3.422602	-24.89715	-24691762	-5.091743
	(10.8196)	(59.6095)	(7069276)	(42.2030)
	[0.31633]	[-0.41767]	[-3.49283]	[-0.12065]
R-squared	0.994090	0.703701	0.905652	0.601762
Adj. R-squared	0.989361	0.466661	0.830174	0.283172
Sum sq. resids	128.0956	3888.135	5.47E+13	1948.934
S.E. equation	3.579044	19.71835	2338462.	13.96042
F-statistic	210.2419	2.968708	11.99889	1.888827
Log likelihood	-45.08904	-77.51167	-299.4973	-70.95052
Akaike AIC	5.693583	9.106491	32.47340	8.415844
Schwarz SC	6.140949	9.553857	32.92077	8.863210
Mean dependent	148.2974	65.28684	2402219.	2.819526
S.D. dependent	34.69945	27.00033	5674517.	16.48887

Determinant resid covariance (dof adj.)	5.78E+17
Determinant resid covariance	4.44E+16
Log likelihood	-471.9840
Akaike information criterion	53.47201
Schwarz criterion	55.26147

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

وبتقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (3–4) يمثل تقدير نموذج عن طريق المربعات الصغرى

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 07/31/22 Time: 16:04
Sample: 2001 2020
Included observations: 20
Total system (balanced) observations 80

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.001660	0.049380	20.28480	0.0000
C(2)	0.058154	0.044372	1.310604	0.1950
C(3)	-2.75E-07	2.01E-07	-1.363665	0.1778
C(4)	-0.061540	0.089501	-0.687591	0.4944
C(5)	1.973992	5.056509	0.390386	0.6976
C(6)	0.260968	0.305763	0.853497	0.3968
C(7)	0.550794	0.274753	2.004688	0.0495
C(8)	-1.65E-06	1.25E-06	-1.322092	0.1912
C(9)	0.526540	0.554194	0.950102	0.3459
C(10)	-7.385926	31.31023	-0.235895	0.8143
C(11)	167627.8	39244.26	4.271396	0.0001
C(12)	-122115.8	35264.15	-3.462887	0.0010
C(13)	0.509221	0.160043	3.181780	0.0023
C(14)	206608.9	71129.95	2.904669	0.0051
C(15)	-15182059	4018623.	-3.777926	0.0004
C(16)	-0.120899	0.211619	-0.571306	0.5699
C(17)	-0.075081	0.190157	-0.394839	0.6944
C(18)	3.08E-07	8.63E-07	0.356746	0.7225
C(19)	0.556561	0.383558	1.451049	0.1520
C(20)	22.20202	21.66984	1.024559	0.3097

Determinant residual covariance	1.32E+17		
Equation: PDG = C(1)*PDG(-1) + C(2)*PDP(-1) + C(3)*PDI(-1) + C(4)*PDB(-1) + C(5)			
Observations: 20			
R-squared	0.994395	Mean dependent var	145.8825
Adjusted R-squared	0.992900	S.D. dependent var	35.45860
S.E. of regression	2.987828	Sum squared resid	133.9068
Durbin-Watson stat	2.091360		
Equation: PDP = C(6)*PDG(-1) + C(7)*PDP(-1) + C(8)*PDI(-1) + C(9)*PDB(-1) + C(10)			
Observations: 20			
R-squared	0.653363	Mean dependent var	63.17850
Adjusted R-squared	0.560926	S.D. dependent var	27.92044
S.E. of regression	18.50082	Sum squared resid	5134.208
Durbin-Watson stat	1.971350		
Equation: PDI = C(11)*PDG(-1) + C(12)*PDP(-1) + C(13)*PDI(-1) + C(14) *PDB(-1) + C(15)			
Observations: 20			
R-squared	0.855439	Mean dependent var	2282319.
Adjusted R-squared	0.816889	S.D. dependent var	5549137.
S.E. of regression	2374554.	Sum squared resid	8.46E+13
Durbin-Watson stat	2.478403		
Equation: PDB = C(16)*PDG(-1) + C(17)*PDP(-1) + C(18)*PDI(-1) + C(19) *PDB(-1) + C(20)			
Observations: 20			
R-squared	0.498523	Mean dependent var	2.983550
Adjusted R-squared	0.364795	S.D. dependent var	16.06585
S.E. of regression	12.80443	Sum squared resid	2459.303
Durbin-Watson stat	2.192291		

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام9 EVIEWS

تفسير نتائج الجدول رقم (3-3) نلاحظ ان اكثر المعالم غير معنوية احصائيا, وهدا راجع للعدد الكبير من المعالم المستخدمة في مثل هده النماذج نتيجة لا بطاء الزمني والدي يؤدي الى انخفاض درجات الحرية ,وبالتالي فهو يسبب ضعف المعنوية الاحصائية الفردية لكل معلمة, الا ان هدا لا يؤثر في تفسير نموذج VAR,لان الهدف الاساسي لهدا النوع من النماذج هو دراسة السلوك الحركي للمتغيرات وتحليل الصدمات.

- بالنسبة للمعنوية الكلية لنموذج, نلاحظ فقط المعنوية الاحصائية الاختبار فيشر لمعدلة المستوى العام للأسعار و ناتج الداخلي الخام.
- وعن جودة توفيق النموذج ,فان معمل التحديد المصحح بلغت قيمته حوالي 98 بالمئة مستوى العام للأسعار و 83 بالمئة بالنسبة لناتج الداخلي الخام.
- بالنسبة لبواقي نموذج VAR, فانه سوف يتم دراسة وتحليل مايلي:

❖ **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (بواقي التقدير):**

بهدف تحليل الارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على اختبار LM Test الدي يدرس امكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء, ويعتمد هدا الاختبار على الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل للأخطاء, فعند درجة التأخير تساوي3. وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هدا الاختبار, يمكننا قبول الفرضية الصفرية و التأكد على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (3–5) يمثل بواقي التقدير

VAR Residual Serial Correlation LM T...
Null Hypothesis: no serial correlation ...
Date: 07/31/22 Time: 16:49
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Lags	LM-Stat	Prob
1	8.953806	0.9153
2	12.94068	0.6771
3	14.91292	0.5310

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

❖ **تمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي للأخطاء**

سوف نعتمد على الرسومات البيانية المتعلقة بالدوال الارتباط الذاتي لبواقي تقدير النموذج ,ونحدد ما اذا كانت هده الاخطاء ذات معنوية احصائية ام لا:

تمثيل بياني رقم (3–1) لدوال الارتباط الذاتي للأخطاء

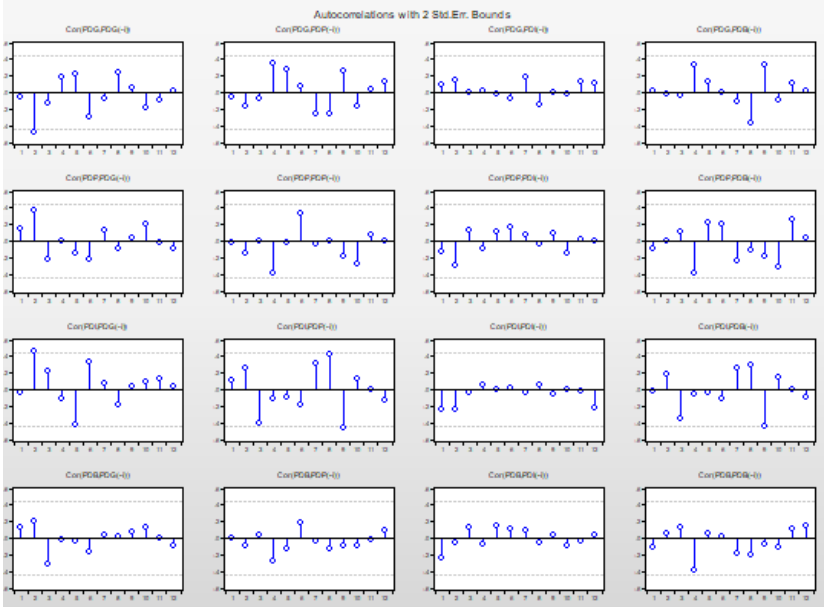

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

يوضح الشكل اعلاه و المتضمن لدوال الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات مثنى مثنى , لان تغلبها تقع داخل مجال الثقة أي ذات معنوية احصائية معدومة مما يدعم صحة الاختبار الثابت.

❖ **اختبار مشكلة عدم ثبات تجانس تباين سلسلة بواقي تقدير النموذج:**

دراسة مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء، نعتمد على اختبار LM ،وحسب النتائج الملخصة في الجدول فهي تبين قبول الفرضية الصفرية التي تؤكد على ثبات تجانس تباين جميع بواقي النموذج. وعليه، فان تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (3–6) اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء:

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/31/22 Time: 17:02
Sample: 2000 2020
Included observations: 20

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
84.05831	80	0.3564

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,11)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.555429	1.717872	0.1995	11.10859	0.1956
res2*res2	0.358841	0.769555	0.6368	7.176824	0.5177
res3*res3	0.821244	6.317059	0.0033	16.42488	0.0367
res4*res4	0.220483	0.388912	0.9048	4.409654	0.8184
res2*res1	0.283854	0.544999	0.8008	5.677075	0.6834
res3*res1	0.837249	7.073475	0.0020	16.74497	0.0329
res3*res2	0.340764	0.710747	0.6792	6.815276	0.5567
res4*res1	0.253006	0.465712	0.8562	5.060128	0.7511
res4*res2	0.386963	0.867931	0.5691	7.739255	0.4593
res4*res3	0.140889	0.225491	0.9780	2.817774	0.9453

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

❖ اختبار استقرار النموذج VAR

إن عدم استقرار النموذج(VAR) سيؤدي إلى الحصول على نتائج غير صحيحة، لذا سوف نقوم بالتأكد من كونه يحقق هذه الخاصية أم لا.

شكل البياني رقم (3–2)نتائج اختبار استقرارية النموذج (VAR)

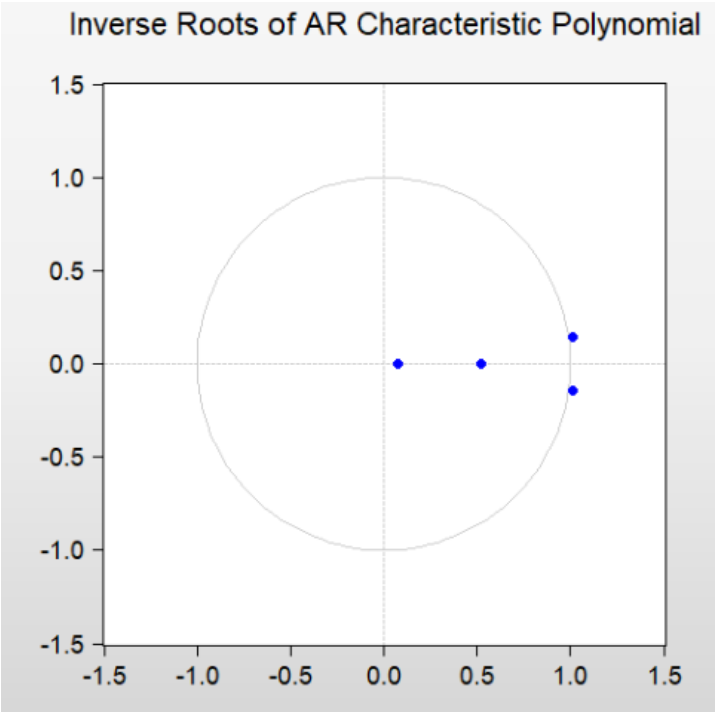

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

يتضح لنا من خلال الشكل بأن كل الجذور العكسية(roots inverse)لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي، هي ذات قيمة تقل عن الواحد الصحيح، بحيث أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج (VAR)المقدر يحقق شرط الاستقرار.

4- المعادلات الاحصائية :

المعادلة الاولى: المستوى العام للأسعار PDG

$$\Delta(PDG) = 3{,}42 + 1{,}030\Delta(PDG)_{t-1} - 0{,}049592$$
$$[0{,}31633] \qquad [2{,}34443]$$
$$\Delta(PDG)_{t-2} + 0{,}016\Delta(PDP)_{t-2} + 0{,}060\Delta(PDG)_{t-2}$$
$$[0{,}095\ ] \qquad [0{,}1709] \qquad [0{,}62490]$$
$$-1{,}24E-07\Delta\Delta(PDI)_{t-1} - 1{,}20E-07\Delta(PDG)_{t-2}$$
$$[-0{,}2229] \qquad [-0{,}29798]$$
$$-0{,}0089\Delta(PDB)_{t-1} - 0{,}062\Delta(PDI)_{t-2}$$
$$[-0{,}06363] \qquad [-0{,}415]$$
$$N = 19\ ; F_{Stat} = 210{,}24\ ; R^2 = 0{,}99\ /(99\%)$$

المعادلة الثانية: اسعار البترول PDP

$$\Delta(PDP) = -24{,}89 + 1{,}10\Delta(PDG)_{t-1} - 0{,}6103\Delta(PDG)_{t-2}$$
$$[-0{,}41767] \qquad [-0{,}456] \qquad [-0{,}21373]$$
$$+0{,}882\Delta(PDP)_{t-1} - 0{,}06560\Delta(PDP)_{t-2} - 1{,}82E-06\Delta(PDI)_{t-1}$$
$$[1{,}61450\ ] \qquad [-1{,}22404] \qquad [-0{,}59625]$$

$$-5{,}85E-07\Delta(PDI)_{t-2} + 0{,}013947\Delta(PDB)_{t-1}$$
$$[-0{,}26432] \qquad [0{,}01803]$$
$$+0{,}8832\Delta(PDB)_{t-2}$$
$$[1{,}06513]$$

$$N = 19\ ; F_{Stat} = 2{,}96\ ; R^2 = 0{,}70\ /(70\%)$$

المعادلة الثالثة: الناتج الداخلي الخام PDI

$$\Delta(PDI) = -24691762 - 144069\Delta(PDG)_{t-1} + 425255$$
$$[-3{,}4928] \qquad [-0{,}50161]$$
$$\Delta(PDG)_{t-2} - 57643{,}38\Delta(PDP)_{t-1} - 135032{,}5\Delta(PDP)_{t-2}$$
$$[1{,}25570\ ] \qquad [-0{,}88951] \qquad [-2{,}1244]$$
$$-0{,}0226\Delta(PDI)_{t-1} + 0{,}146839\Delta(PDI)_{t-2}$$
$$[-0{,}06263] \qquad [0{,}55965]$$

$$+125995{,}3\Delta(PDB)_{t-1} + 155388{,}9\Delta(PDB)_{t-2}$$
$$[1{,}37348] \qquad [1{,}88595]$$
$$N = 19 \ ; F_{Stat} = 11{,}99 \ ; R^2 = 0{,}90 \ /(90\%)$$

المعادلة الرابعة: ميزان المدفوعات PDB

$$\Delta(PDB) = -5{,}09174 - 0{,}4186\Delta(PDG)_{t-1} + 0{,}638914$$
$$[-0{,}12065] \qquad [-0{,}24416]$$
$$\Delta(PDG)_{t-2} + 0{,}1667\Delta(PDP)_{t-1} - 0{,}537556\Delta(PDP)_{t-2}$$
$$[0{,}31602\,] \qquad [0{,}43098] \qquad [-1{,}41664]$$
$$-1{,}27E06\Delta(PDI)_{t-1} + 8{,}74E-07\Delta(PDI)_{t-2}$$
$$[-0{,}58568] \qquad [0{,}55799]$$
$$+0{,}180948\Delta(PDB)_{t-1} + 0{,}794\Delta(PDB)_{t-2}$$
$$[0{,}33041] \qquad [1{,}35391]$$
$$N = 19 \ ; F_{Stat} = 1{,}88 \ ; R^2 = 0{,}60 \ /(60\%)$$

المطلب الثاني: دراسة وتحليل سلوك الحركي لنموذج(دراسة ديناميكية VAR)

اولا: تحليل تجزئة التباين

يعتبر الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل العالقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة ويكون ذلك عن طريق تحليل استجابة هذه المتغيرات لصدمات النموذج ويتم ذلك عن طريق تحليل التباين ودوال الاستجابة.

❖ **تحليل (تجزئة التباين):**

يبين الجدول التالي نتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لعشرين سنة مستقبلية :

الجدول رقم (3−7) تجزئة تباين الخطأ لمتغيرة المستوى العام للأسعار

Variance Decomposition of PDG:

Period	S.E.	PDG	PDP	PDI	PDB
1	3.296131	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	5.233719	94.12659	5.483276	0.292005	0.098129
3	5.751100	90.30392	7.657565	1.644896	0.393622
4	92.88277	58.62815	0.685547	40.68474	0.001560
5	137.9780	65.20994	0.750709	23.34247	10.69688
6	181.1034	44.70219	1.333927	23.48897	30.47491
7	718.2230	52.10976	8.257392	35.44151	4.191341
8	2025.498	25.93621	1.149028	68.14499	4.769774
9	2896.997	12.68170	0.584756	83.14384	3.589703
10	17221.60	67.24362	3.514430	29.13808	0.103868
11	33276.07	27.95856	1.910061	65.14666	4.984720
12	78128.72	25.37231	0.677207	73.04624	0.904243
13	164191.2	70.97301	7.719223	17.06440	4.243369
14	687173.5	48.80976	1.985080	47.28058	1.924578
15	1902883.	31.03337	1.586822	66.28532	1.094489
16	2649728.	35.53063	3.682614	56.52935	4.257403
17	8050651.	61.95201	5.124508	31.84127	1.082217
18	38528069	44.92263	2.227320	52.48279	0.367259
19	70022553	17.28363	0.674556	78.06423	3.977581
20	1.10E+08	62.02134	4.797248	31.50522	1.676197

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

يتبين من خلال الجدول حدوث صدمة في الفترة الاولى في المستوى العام للأسعار حيث يساهم مئة بالمئة , اما بالنسبة للمتغيرة ميزان المدفوعات و اسعار البترول و الناتج الداخلي الخام فهي لا تساهم ابدا, في حين نجد ان حدوث صدمة في الفترة الثانية للأسعار البترول تساهم ب 5 بالمئة , وحدوث صدمة في الفترة الثالثة لناتج الداخلي الخام بالنسبة 40 بالمئة في تفسير تقلبات التباين خطا التنبؤ لمتغير المستوى العام للأسعار, اما نسبة مساهمة ميزان المدفوعات حوالي 10 بالمئة وهي نسبة ضعيفة , اما المستوى العام للأسعار فان مساهمتها تتراجع في تفسير تقلبات نفس المتغير في المدى الطويل ,الا انها تبقى تسجل اكبر نسبة بحيث انها تمثل المساهمة اكثر اهمية

وتبين هده النتائج الاهمية البالغة في متغير اسعار البترول و ميزان المدفوعات والناتج الداخلي الخام في تفسير تقلبات المستوى العام للأسعار.

ثانيا: دوال الاستجابة

سوف يتم الحصول على استجابة متغيرة مستوى العام للأسعار لصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات من خلال الشكل البياني التالي:

شكل البياني رقم (3-3) لنتائج دوال الاستجابة

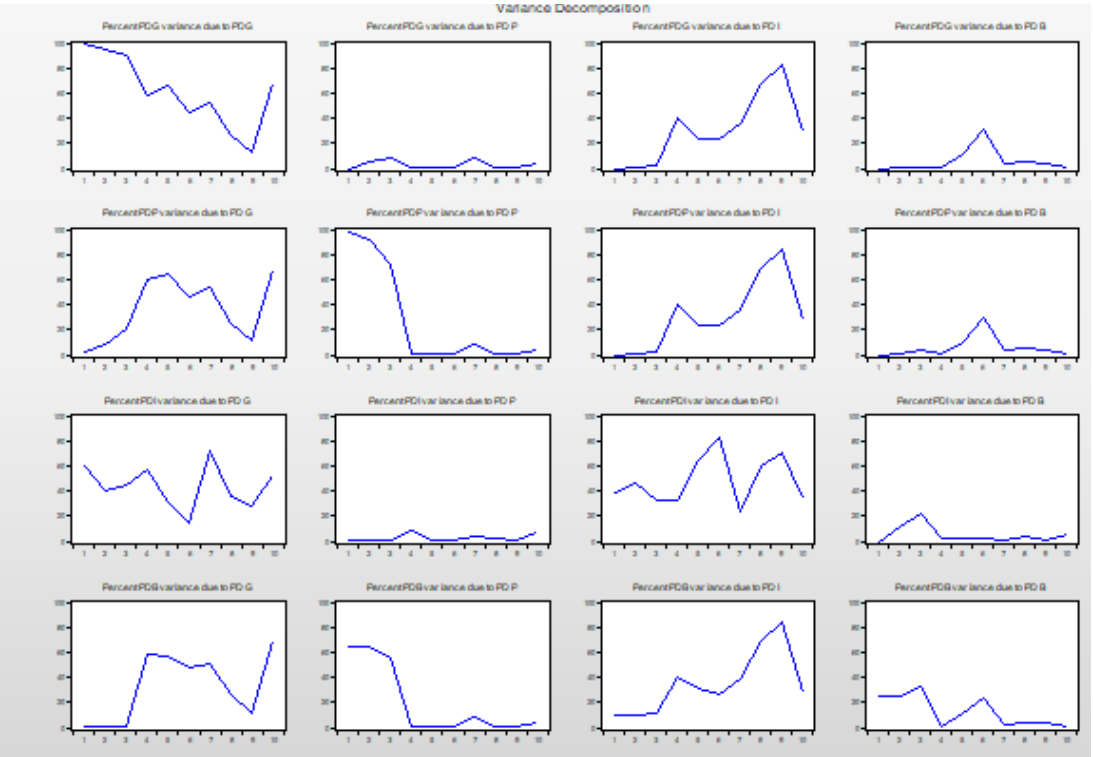

المصدر: من اعدا الطالبتين باستخدام EVIEWS 9

يلخص الشكل اعلاه دوال استجابة المستوى العام للأسعار لصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات , حيث انها في المدى البعيد تكون هده الاستجابات على اساس شعاع التكامل المشترك.

وفي التمثيل البياني اعلاه فان المحور الافقي يمثل الزمن الدي مرة بعد حدوث الازمة يقاس بالسنوات والمحور العمودي يقيس مقدار استجابة المتغير بالنسبة مئوية.

من خلال تحليل الشكل البياني نلاحظ حدوث الكثير من الصدمات بين المتغيرات بمقدار انحراف معياري ادى الى اضطراب كبير خلال السنوات بالنسب متفاوتة , وبالتالي من خلال اختبارات السابقة يمكن ان ناكد صلاحية النموذج .

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بدارسة قياسية لمعرفة أثر ارتفاع أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر(2000-2020) ,وذلك باعتماد على نموذج (VAR)، فاستنادا لمؤشرات المتعمقة بالأسعار البترول والمستوى العام للأسعار و الناتج الداخلي الخام وميزان المدفوعات قمنا ببناء نموذج وتقديره، فمن خلال الدارسة الاقتصادية وجدنا أن العلاقة بين أسعار البترول و الناتج الداخلي الخام علاقة طردية، يعني أن الناتج الداخلي الخام تؤثر في أسعار البترول ويظهر التأثير في الواقع من خلال مساهمة العائدات البترولية ، ووجدنا ان العلاقة بين أسعار البترول و المستوى العام للأسعار وميزان المدفوعات علاقة طردية.

الخاتمة

يعتبر البترول في وقتنا الراهن مصدر طاقويا هاما للكثير من الدول، ومنها الجزائر والتي تحتل أسعاره مكان هامة في اقتصاديات الدول البترولية حيث تأثر تغيرات أسعاره على العديد من المتغيرات الاقتصادية منها المستوى العام للأسعار والناتج الداخل الخام وميزان المدفوعات، والتي تشكل حيز كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال محاولة معالجتها بأفكار مختلفة.

وقد سعينا من خلال الدراسة التي قمنا بها الى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في أثر ارتفاع أسعار البترول على المؤشر العام للأسعار خلال الفترة 2000-2020 ويمكن حصر اهم النتائج التي تم التوصل اليها في هذا البحث الى النقاط التالية:

تبينا لنا من خلال سرد العوامل المؤثرة في أسعار البترول ان العوامل الاقتصادية تشكل الجانب الأكبر في تحديد سعر البترول والتي يكون فيها العرض والطلب المحددان الاساسيان لها.

البترول هو مادة ذو أهمية كبيرة في العالم باحتوائه على عدة مشتقات جاعلة منه ذو ثقل كبير ومن خلال ما يحتويه من خصائص ومميزات.

الصناعة البترولية هي عمليات متعلقة باستغلال الثروة الخام وتحويلها الى منتجات صالحة للاستعمال في السوق البترولية وتتأثر بعدة عوامل.

تم قياس أثر ارتفاع أسعار البترول على المؤشر العام للأسعار من خلال نموذج شعاع الانحدار الذاتي

التوصيات:

- وضع معايير لتنبئ بالأسعار البترول في الفترات المستقبلية.
- ضرورة السيطرة على أسعار البترول التي تأثر بشكل او بشكل اخر على المؤشر العام للأسعار.
- ضرورة الخروج من الاقتصاد الريعي والتبعية التي تخلف مشاكل اقتصادية واجتماعية.
- ضرورة الاهتمام بأساليب الرياضية والاحصائية والقياسية لظواهر الاقتصادية وذلك ببناء نماذج قياسية لها من اجل تحليلها والتنبؤ بقيمها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

➢ **الكتب:**

- الحجار بسام، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مؤسسة دار الريحاني للنشر، ط1, بيروت,1999.
- السيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط (المواد الطبيعية والبيئية والطاقة)**، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الثامنة ,2015.
- إبراهيم جواد كاظم، **الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق نموذجا)**، جامعة ديالي، 2011.
- احمد فتحي الخولي، **اقتصاد النفط**، في، جدة، 1997
- أحمد حسين الهيتي، **مقدمة في اقتصاد النفط**، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، بيروت,2011,ص67.
- أحمد يوسف دودين، **أساسيات التنمية الدراية والاقتصادية في الوطن العربي**، طبعة 1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ،2014.
- احمد عساف، علاء الدين صادق، **الاقتصاد الكلي**، طبعة 1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،2013.
- اسمعيل مُحَّد دعيس، **نظرية الثمن تحديد أسعار المنتوجات وعناصر الإنتاج والتوازن في هي اكل الأسواق المختلفة**، دار اليازور، عمان، 2012.
- امين عبد العزيز حسن، **استراتيجية التسويق**، دار قباء لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة,2001.
- بشير العلاق، **استراتيجيات التسويق**، دار زهران للنشر، الأردن,1999.
- بيورا خنسي، **البترول أهميته مخاطرة تحدياته**، دار اراس، أربيل، الطبعة الاولة,2006.
- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي**، طبعة3، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2009.
- جميد حسني، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن,1998.
- حنين احمد توفيق، **إدارة المبيعات وفن البيع، مركز** جامعة القاهرة التعليم المفتوح,2001.
- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع، لبنان,2000.
- حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسير للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى ,2010.
- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 2006.
- حسين عبد الله، البترول العربي، **دراسة اقتصادية وسياسية، دار النهضة العربية**، القاهرة 2003.
- خالد خليفة بقاص، **الصراع الدولي على نفط في القارة الافريقية**، الجزائر,2016.

- راشد البراوي، **حرب البترول في العالم، مكتبة الاتحاد العربية**، القاهرة.
- رائد عبد الخالق، **التمويل الدولي**، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة العربية,2012.
- رضوان حلوه حنان، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر**، دار وائل لتوزيع والنشر, 2003.
- رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي**، طبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2014.
- زهدي الشامي، **الأوبك في الاقتصاد العلمي**، ط1, دار المستقبل العربي، القاهرة.
- سعد حقي توفيق، **التحديات الجيوسياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية**، دوريات قاعدة البيانات "المعرفة",2012.
- سحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، طبعة 1,عمان,2009.
- سامي السيد، **النقود والبنوك والتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2018.
- سامر عبد الهادي، شادي الصرايرة، **نضال عباس، مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- طارق مُحَّد الرشيد، **المرشد في الاقتصاد القياسي التطبيقي**، الخرطوم، الطبعة الاولى، 2005.
- عبد القادر مُحَّد، **الاقتصاد القياسي بني النظرية والتطبيق**، ط2, الإسكندرية: الدار الجامعية,2000.
- عبد الله عبد العظيم هلال، **مقدمة في اساسيات محاسبة التكاليف**، دار الجامعة الجديدة، مصر,2002.
- عبد الخالق مطلك الأروى، **محاسبة النفط والغاز**، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ،2011.
- عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، طبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الخالق فاروق، **النفط والأموال العربية في الخارج**، خمس دراسات في الاقتصاد الدولي المعاصر، طبعة 1, دار الرفاعي، القاهرة,2003.
- عرفان تقي الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى,2002.
- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى،2007.
- كاظم الحبيب، **الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة**، بحوث اقتصاد عربية، العددالأول،1992.
- ماجد عبد الرحمان – **طرق التنبؤ الإحصائي (الجزء الأول –)** جامعة الملك سعود 2002
- مُحَّد الكناني، **تكرير البترول**، معهد البحوث البتروكيماويات، المملكة العربية السعودية, 2011.
- محد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، الكويت.

- مُحَمَّد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، **دراسات في اقتصاديات القط والسياسة النفطية**، ط1، جامعة الموصل، العراق، 1980.
- مُحَمَّد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع للنقالة، الطبعة 1, ليبيا, 2003.
- مُحَمَّد ختاوي، **النفط وتأثير العلاقات الدولية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان, 2010.
- مُحَمَّد عبد السمّع عنانً، **التحليل القياسي والاحصائي للعلاقة الاقتصادية**، مدخل حديث باستخدام SPPS,دار الجامعية، الإسكندرية,2009.
- مولود حشمان، **نماذج وتقنيات التنبؤ على المدى القصيرOPU** ، الجزائر؛ 2002.
- نداء مُحَمَّد الصوص، **الاقتصاد الكلي**، طبعة1، دار جنادين للنشر والتوزيع، عمان ،2007.
- نزار سعد الدين السيسي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- هاشم علوان حسين، وعبد الله مُحَمَّد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، دار الحكة للطباعة والنشر، بغداد،1999.
- هشام بساط والاخرون، **الفوائض العربية بين الهجرة والتوطين**، طبعة 1, دار فارس للنشر، الأردن,2007.
- هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، طبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2005.
- وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، **اساسيات الاقتصاد التحليلي**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الاردن،2006.
- يسرى مُحَمَّد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية القاهرة 1992.
- يسرى أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،2008.

➢ **محاضرات:**

- عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط واهميته في استقرار الأسعار**، مجلة صادرة عن الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 140-2012.
- مُحَمَّد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات** الجامعية، الجزائر، 1983.
- مخلفي امينة، **مدخل إلى الاقتصاد البترولي الجزء الأول**، محاضرات مقدمة للسنة الثالثة ليسانس، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، منشورة، 2014.

- مصطفى جاب الله, **محاضرات في مقياس تحليل سلاسل الزمنية باستخدام ببرنامجEVIEWS** , الجزائر, 2020.
- نور عبد الرحمن اليوسف، **محاضرات في الاقتصاد القياسي**، كلية العلوم الادارية، قسم الاقتصاد، غري منشورة.

➢ **أطروحات ومذكرات:**

- أمينة مخلفي، **أثر تطور استغلال النفط على الصادرات**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2013.
- بورنان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، مذكر ماجيستر تخصص تحليل الاقتصاد، بجامعة الجزائر,2002.
- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع إشارة الى حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 03.
- بن عوالي خالدية، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2015/2016.
- اجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال في ميزان المدفوعات**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة,2015-2016.
- حياة عتاب، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الألمانية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2000_2018)**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.
- حليمي حكيمة، الاقتصاد **الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1973-2004)**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير جامعة الجزائر ،2008.
- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة (1986–2008)**، مذكرة ماجيستر، نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، الجزائر ,2009.
- خليدة دهلوم، **اساليب التنبؤ بالمبيعات** –دراسة حالة– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.
- زرقان وفاء، **"أثر السعر على غرار شراء سلع التسوق"**، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة البويرة 2013، نقلا من رضوان حمود العمر.
- سمية موري، **أثر تقلبات أسعار الصرف على العادات النفطية في الجزائر**، مدكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان , 2010.

- شتيوي مروة وشتيوي شبيلة، **أثر تقلبات أسعار البترول على تمويل الاستثمار في الجزائر 2000-2016**، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016-2017.
- شرفي جوهرة، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية**، مذكرة ماجستير، القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر ,2003.
- عمراني صفيان، **انعكاسات تقلبات لأسعار النفط على الناتج الداخلي الخالم للجزائر (دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020)**، العدد الثاني,2019.
- علماوي عمر، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة وفرة المالية 1990-2012)**، الجزائر,2012.
- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة حاج لخضر,2008.
- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، التخصص نقود ومالية، جامعة شلف, 2009.
- مومني لمياء، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهدة الدكتوراه، في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لين، سيدي بلعباس.
- مسعود ميهوب، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة 2012.
- نبيل بوفلح، **دور الصناديق السياسية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**، رسالة دكتوراه عمه كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر, 2011.
- وري نبيلة، **استراتيجية ترقية الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد الترويجي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ,2012.
- ياسين مصطفاي، **أثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الجزائر خلال فترة (1986-2016)**، أطروحة نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة ،2019- 2020.

➢ **مجلات:**

- إبراهيم بلقة، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال فترة 2000-2009**, مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 12, الجزائر2013.

- براق مُحَّد، **دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة شمال افريقيا، العدد الرابع، جوان 2006.
- بسدات كريمة، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**، مجلة المالية والاسواق، جامعة مستغانم,2016.
- تريعة حنان، **تقييم تدابير الخروج من الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة**، جامعة الجزائر، المجلد 03 العدد 02 ديسمبر 2018.
- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، "**أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري** " مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017.
- سفيان بوقطاية، عبد الوهاب ازير، وآخرون، "**أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري: التداعيات والحلول**"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE, العدد السادس، جوان 2018.
- مُحَّد براهيم مادي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الحساب الجاري للجزائر**، مجلة الباحث، العدد 1, جامعة قاصدي مرباح، الجزائر,2020.

➢ **التقارير:**

- بنك الجزائر، **المديرية العامة للجمارك،2017**، التقرير السنوي، 2018.
- جمال قاسم حسن، **النفط والغاز الصخريين وأثرهما على الأسواق النفطية العالمية**، صندوق النقد العربي، الامرات العربية, 2015.
- صندوق النقد العربي، **التطور في مجال النفط والطاقة**، التقرير العربي الموحد، الفصل الخامس، الامرات العربية,2016.

الملاحق

الملحق رقم (01): يمثل أسعار البترول خلال الفترة الزمنية (2000_2020).

السنوات	أسعار البترول
2000	27.60
2001	23.12
2002	24.36
2003	28.10
2004	36
2005	50.64
2006	61.08
2007	69.10
2008	94.45
2009	61.06
2010	77.45
2011	107.5
2012	109.5
2013	105.9
2014	96.20
2015	49.50
2016	40.76
2017	51.85
2018	71.44
2019	64.49

2020	41.47

الملحق رقم (02): يمثل أسعار ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية (2000_2020).

السنوات	أسعار ميزان المدفوعات
2000	7.57
2001	6.1
2002	3.65
2003	7.5
2004	-9.25
2005	16.94
2006	17.73
2007	19.55
2008	36.99
2009	3.86
2010	15.32
2011	20.142
2012	12.057
2013	0.133
2014	-5.881
2015	-27.54
2016	-26.03
2017	-11.06
2018	-7.93

2019	-7.31
2020	-5.3

الملحق رقم (03): يمثل أسعار الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الزمنية (2000_2020).

السنوات	أسعار الناتج الداخلي الخام
2000	41323.5
2001	4227.1
2002	4522.8
2003	5247.5
2004	6150.4
2005	7563.6
2006	8520.6
2007	9366.6
2008	11043.7
2009	9968.0
2010	11991.6
2011	14519.8
2012	16115.5
2013	16643.8
2014	17228.6
2015	16702.1
2016	17406
2017	18594

2018	14539092
2019	15234785
2020	15676893

الملحق رقم (04): يمثل المستوى العام للأسعار خلال الفترة الزمنية (2000_2020).

السنوات	المستوى العام للأسعار
2000	95.97
2001	100
2002	101.43
2003	105.75
2004	109.95
2005	111.47
2006	114.05
2007	118.24
2008	123.99
2009	131.10
2010	136.23
2011	142.39
2012	155.05
2013	160.10
2014	164.77
2015	172.65
2016	183.70

193.97	2017
194.82	2018
197.90	2019
200.09	2020